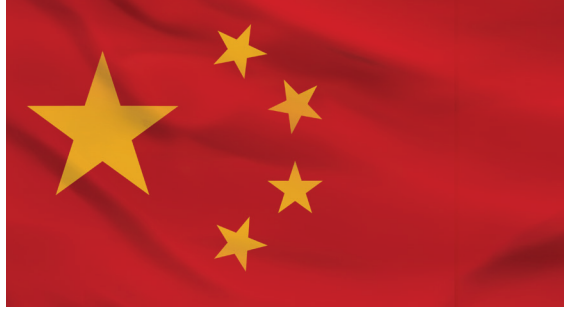


الصين

في عيون طلال أبوغزاله





الصين

في عيون طلال أبوغزاله

”لا نحقق الأعمال بالتمنيات، إنما بالإرادة تُصنع المعجزات“

ماو تسي تونغ - مؤسس جمهورية الصين الشعبية

تعتبر الصين، بتاريخها الغني الذي يمتد لآلاف السنين، واحدة من أقدم الحضارات في العالم. وعلى عكس الاعتقاد السائد بأن تاريخها كان ممهداً بالحرير، فقد كان مليئاً بالتحديات والحروب والغزوات، وكان لصبود وإرادة وعمل الشعب الصيني الدور الأكبر في التغلب على هذه الصعوبات.

وتعود أصول الحضارة الصينية إلى وادي النهر الأصفر، حيث ظهرت أقدم الثقافات الصينية المعروفة حوالي عام 5000 قبل الميلاد، حيث شهدت هذه الفترة صعود سلالات شيا، شانغ، وتشو، وكل منها ساهم في تأسيس الثقافة والسياسة والمجتمع الصيني.

ويُعتبر عهد أسرة شيا (1600-2070 قبل الميلاد) غالباً أول سلالة في التاريخ الصيني التقليدي، تلاها عهد أسرة شانغ (1046-1600 قبل الميلاد) الذي اشتهر بتقدمه في صناعة البرونز والكتابة، بينما قدمت أسرة تشو (256-1046 قبل الميلاد) مفهوم ”تفويض السماء“، وهو مفهوم جوهرى يبرر حكم الإمبراطور كأمر إلهي.

وبدأ العصر الإمبراطوري للصين مع أسرة تشين (206-221 قبل الميلاد)، التي وحدت الدول المتحاربة في إمبراطورية واحدة تحت حكم الإمبراطور تشين شي هوانغ الذي شهد عهده بناء سور الصين العظيم وجيش التراكوتا.

تبع ذلك أسرة هان (206 قبل الميلاد - 220 ميلادي)، التي جلبت عصراً ذهبياً من الازدهار الثقافي والاقتصادي والعلمي، وظهرت الكونفوشيوسية كفلسفة الدولة.

واستمرت السلالات اللاحقة، بما في ذلك أسرة تانغ (618-907) وأسرة سونغ (-960 1279)، في بناء هذه الأسس، مما ساهم في ازدهار الفنون والعلوم والتجارة، حيث لعب طريق الحرير دوراً حيوياً في ربط الصين ببقية العالم.

وفي العصر الحديث أدى صعود الحزب الشيوعي وقيادة ماو تسي تونغ إلى تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949. وفي عام 1976 برز ”دينغ شياو بينغ“، لتولي القيادة. فقدم إصلاحات موجهة نحو السوق فتحت الصين أمام الاقتصاد العالمي، حيث أدى إنشاء مناطق اقتصادية خاصة إلى تحويل الصين إلى مركز للتصنيع والاستثمار الأجنبي، وقد أسهمت هذه الإصلاحات الملايين من الفقر ومهدت الطريق للنمو الاقتصادي السريع في الصين.

الصين في عيون طلال أبوغزاله

وفي التحول من الفقر إلى التنمية في الصين قصة تروى بمداد من الإنجاز البشري. فمن خلال الإصلاحات الاقتصادية المستدامة، والاستثمار في البنية التحتية، والتركيز على التعليم والتكنولوجيا، أصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وقد كان المفتاح لهذا التحول هو قدرة الحكومة على موازنة قوى السوق مع السيطرة الحكومية، مما يضمن الاستقرار مع تشجيع الابتكار. القضاء على الفقر المدقع في عام 2020 هو شهادة على فعالية هذه السياسات.

فخامة الرئيس شي جين بينغ، الذي تولى منصبه في عام 2012، كان شخصية محورية في تاريخ الصين الحديث إذ أنه وتحت قيادته، واصلت الصين مسارها من النمو والتطور، مع تأكيد دور الصين على المسرح العالمي، حيث تتجسد رؤية شي في ”الحلم الصيني“ في تحقيق ”النهضة العظيمة للأمة الصينية“، وشمل ذلك تحديث الجيش، وتعزيز الابتكار التكنولوجي، وتوسيع نفوذ الصين من خلال مبادرات مثل مبادرة الحزام والطريق.

وفي الحقيقة تتميز النهضة التي قادها شي جين بينغ بالتركيز المتجدد على الثقافة والقيم الصينية والترويج لـ ”الاشتراكية ذات الخصائص الصينية“، حيث شهدت هذه الفترة تقدمًا كبيرًا في التكنولوجيا، مثل شبكات الجيل الخامس، والذكاء الاصطناعي، واستكشاف الفضاء.

كما يعكس الدور المتزايد للصين في المنظمات الدولية ومشاركتها النشطة في الحوكمة العالمية طموحاتها لأن تكون زعيمة أخلاقية على المسرح العالمي فقد قدمت المبادرات الهادفة إلى مكافحة تغير المناخ والمساهمة في الصحة العالمية حيث تستند مقاربة الصين للقيادة العالمية إلى قيمها الثقافية وتجاربها التاريخية، إذ يركز مفهوم ”تيانشيا“، أو ”كل تحت السماء“، على الانسجام والتعاون والمنفعة المتبادلة.

وتتضح هذا الفلسفة في السياسة الخارجية للصين، التي تدعو إلى عالم متعدد الأقطاب حيث تتعاون الدول لمواجهة التحديات المشتركة، في حين تجسد مبادرة الحزام والطريق هذه المقاربة، بهدف تعزيز الاتصال والتعاون عبر آسيا وأوروبا وأفريقيا.

وفي الختام فإن رحلة الصين من حضارة قديمة إلى قوة عظمى حديثة هي قصة من الصمود والابتكار والرؤية والاستراتيجية، وبينما تواصل الصين التنقل في تعقيدات القرن الحادي والعشرين، من المحتمل أن ينمو دورها على المسرح العالمي، حيث تستمر الدروس المستفادة من تاريخها، وقيادة شخصيات مثل دينغ شياو بينغ وشي جين بينغ، والالتزامها بالتنمية والتعاون العالمي في تشكيل مسارها المستقبلي.

مقدمة

بين دفات هذا الكتيب لمحة شاملة عن الصين المعاصرة، الدولة التي أصبحت نموذجًا عالميًا في التنمية والابتكار، وقد سعيت من خلال مجموعة من المقالات تسليط الضوء على الجوانب المشرقة التي تشكل قصة نجاح الصين اليوم.

استعرضت بعض الإنجازات الاقتصادية التي حولتها إلى قوة صناعية وتجارية رائدة، وعرجت على التقدم التكنولوجي الهائل في مجالات مثل البرمجة التفاعلية المسماة بالذكاء الاصطناعي، واستكشاف الفضاء، والطاقة المتجددة، والتي تضع الصين في طليعة الابتكار العالمي.

إلى جانب ذلك، يبرز الكتيب الثراء الثقافي والمجتمعي، ويوضح كيف تحافظ الصين على تراثها العريق مع تبنيها للحدثة، والهدف جهد بسيط لتقديم عين للقارئ يرى فيها صورة واضحة ومبنية على الحقائق للإنجازات التي تجعل من الصين دولة ملهمة.

العلاقات العربية الصينية

يكنز تميز الحضارتين الصينية والعربية في أسسهما الثقافية الفريدة وأنظمتها المجتمعية، التي تحمل كل منها نسيجاً غنياً من التاريخ والتقاليد، ومع ذلك، وفي ظل التنوع الهائل لخصائصهما الفردية، تتقارب هاتان الحضارتان حول مفاهيم مشتركة ومسااعي مشتركة، وتشكلان سرداً مقنعاً للتقدم البشري والتنمية.

أما رؤية الصين، كما عكسها الخطاب الذي ألقاه الرئيس شي جين بينغ في جامعة الدول العربية عام 2016، فإنها تضع بكين باعتبارها جهة فاعلة عالمية مسؤولة تساهم بنشاط في خلق نظام دولي متناغم، خاصة أن التركيز على التنمية السلمية، والتعاون المفتوح، والالتزام بالحوكمة العالمية يعكس فهماً متطوراً لتعقيدات عالمنا المترابط.

تمتد علاقات الصداقة الصينية العربية العلاقات لأكثر من 2000 عام، إذ نشأت عبر طريق الحرير البري وطريق التوابل البحري. انتقلت خلالها صناعات مثل الورق والبوصلة من الصين إلى العالم العربي، بينما أثرت علوم الفلك والطب لدى العرب على الصين. والسجلات التاريخية مثل "مروج الذهب ومعادن الجوهر"، و"تاريخ تانغ" توثق هذه الروابط العميقة.

وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، دعمت الصين والدول العربية بعضها البعض في النضال ضد الاستعمار وتحقيق الاستقلال. أثمرت هذه الجهود عن إقامة علاقات دبلوماسية متينة، بدأت مع مصر في عام 1956 وتوسعت لتشمل جميع الدول العربية بحلول عام 1990.

واستفادت كلا من الصين والدول العربية من مزايا تكاملية اقتصادية، حيث أصبحت الدول العربية أهم موردي الطاقة للصين. كما شهد التعاون الاقتصادي نمواً ملحوظاً، مع تنفيذ مشاريع كبيرة مثل مسجد الجزائر الأعظم وسد مروى في السودان.

ومع تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945 بدأت الصين الاتصال بالجامعة بعد إقامة علاقاتها الدبلوماسية مع مصر عام 1956، وشهدت العلاقات تطوراً مستمراً منذ ذلك الحين. افتتحت الجامعة مكتبها في الصين عام 1993، وتم توقيع العديد من مذكرات التفاهم لتعزيز التعاون بين الجانبين.

كما تأسس منتدى التعاون الصيني العربي عام 2004 لتعزيز الحوار والتعاون بين الصين والدول العربية. يضم المنتدى 22 عضواً، ويمثل منصة للتعاون في مجالات متعددة مثل الطاقة، والاستثمارات، والثقافة، وشهد المنتدى إقامة 17 آلية تعاون تشمل مجالات متنوعة مثل الإعلام والصحة والتكنولوجيا.

ومنذ إطلاق مبادرة "الحزام والطريق" عام 2013، شهد التعاون الصيني العربي تطوراً ملحوظاً. تشمل المبادرة مشاريع ضخمة مثل القطار المكهرب بمدينة العاشر من رمضان في مصر، ومصفاة ينبع في السعودية، ومحطة الخرسة الكهروضوئية في قطر.

وقد عززت الصين والدول العربية التعاون الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمارات المتبادلة والتعاون في مجالات الطاقة والبنية التحتية، حيث بلغت أرصدة الاستثمار المباشر المتبادل بين الجانبين 27 مليار دولار أمريكي عام 2021، وارتفع حجم التبادل التجاري ليصل إلى 330.3 مليار دولار أمريكي.

ويواصل الجانبان تعزيز التعاون في مجالات الطاقة والبنية التحتية والتكنولوجيا المتقدمة، حيث تدعم الصين دخول المزيد من المنتجات العربية غير النفطية إلى السوق الصينية، وتعمل على تحقيق التطور المستمر للتجارة الثنائية وتعزيز التعاون الاستثماري.

أما التعاون الثقافي والإنساني فقد شهد تطوراً ملحوظاً في مجالات التعليم والصحة والثقافة. فمنذ عام 2013، قامت الصين بتدريب 25 ألف كفاء من الدول العربية وقدمت حوالي 11 ألف منحة دراسية، كما أنشأ الجانبان آليات مختلفة للتواصل الثقافي مثل مهرجان الفنون العربية ومندى المرأة الصينية العربية.

تدعم الصين والدول العربية بعضهما البعض في القضايا الدولية وتعزيز تعددية الأطراف، حيث تدعم الدول العربية مبدأ الصين الواحدة، بينما تدعم الصين جهود الدول العربية في تحقيق الاستقرار والتنمية.

مبادرات الرئيس شي العالمية: بناء مستقبل أفضل للجميع

دور الصين في تعزيز الترابط الدولي

يتشكل سعي جمهورية الصين الشعبية إلى تحقيق قدر أكبر من النمو والاستقرار من خلال مجموعة متنوعة من المبادئ والاستراتيجيات، في جوهرها رؤية "مجتمع مصير مشترك للبشرية"، التي طرحها الرئيس الصيني شي جين بينغ، لأول مرة منذ أكثر من عقد من الزمن. وقد تطورت هذه الرؤية منذ ذلك الحين إلى مفهوم ذي أهمية عالمية، باعتبارها أحد أهم الركائز المحورية لسياسات بكين المحلية والعالمية، والقائمة على الترابط والعمل الجماعي لمواجهة التحديات العالمية من أجل تحقيق مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً للبشرية بدلا عن الأحادية وسياسات القوة.

الصين في عيون طلال أبوغزاله

إن دمج هذه الرؤية في دستور الحزب الشيوعي الصيني، ودستور الصين، والعديد من وثائق الآليات المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون، يسלט الضوء على أهميتها في تشكيل نظرة الصين إلى العلاقات العالمية، إذ لا يوفر هذا الإدراج أساساً قانونياً ومؤسسياً لهذا المفهوم فحسب، بل يعكس أيضاً نية بكين في الترويج له بنشاط على الساحة الدولية.

وكان أحد الأمثلة البارزة على تعبير شي عن هذا المفهوم هو خطابه في الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2015، وكذلك خطابه في كانون الثاني عام 2017 بمقر الأمم المتحدة في جنيف حيث كرر شي دعوته لعالم تتعاون فيه الدول لضمان الرفاهية المشتركة ومواجهة التحديات المعقدة والسعي لتحقيق السلام الدائم.

وعلى مدار العقد الماضي، اتخذت الصين خطوات ملموسة لترجمة هذه الرؤية إلى عمل، وأظهرت كيف يمكنها إحداث تغييرات إيجابية في العالم، حيث قدم الرئيس الصيني مبادرات عالمية كبرى تقدم "حلولاً صينية" للقضايا الدولية الملحة، ومن أبرز تلك المبادرات مبادرة التنمية العالمية ومبادرة الأمن العالمي، ومبادرة الحضارة العالمية، جميع هذه المبادرات تمثل النهج الاستباقي الذي تتبعه الصين في معالجة المخاوف العالمية الملحة وتعزيز التعاون الدولي.

غير أن طرح مبادرة الحزام والطريق عام 2013 كانت بمنزلة تحول كبير في العلاقات الدولية، حيث تسعى هذه المبادرة الطموحة إلى إعادة تعريف المشهد الاقتصادي العالمي وتعزيز النمو المشترك والازدهار بين الدول المشاركة من خلال الانتقال من نموذج "المنافسة والصراع" إلى نموذج "الشراكة والتعاون".

إن رؤية الصين للنمو والاستقرار تختلف عن النماذج والإيديولوجيات الغربية التقليدية التي تعطي الأولوية للفردية والسياسات الموجهة نحو السوق في ظل السياسة الحمايية، إذ تؤكد بكين النهج الجماعي، الذي تدعّمه رؤية "مجتمع مصير مشترك للبشرية"، التي تشجع الدول على العمل معاً من خلال المنتديات الدولية والتفاعلات الدبلوماسية لتقاسم مسؤوليات معالجة التحديات العالمية مثل تغير المناخ وعدم المساواة الاقتصادية وأزمات الأوبئة لتحقيق عالم أكثر ازدهاراً وتناغماً.

أحد التحديات العالمية الأكثر إلحاحاً اليوم هو تغير المناخ، لقد التزمت الصين بخفض انبعاثاتها الكربونية وأصبحت لاعبا رئيسيا في الجهود الدولية لمكافحة تغير المناخ، ويظهر استثمار الدولة في التقنيات الخضراء ومصادر الطاقة المتجددة التزامها بالهدف المشترك المتمثل في كوكب مستدام.

لقد سمح النهج الفريد الذي تتبعه الصين في النمو الاقتصادي، والذي غالبًا ما يوصف بالرأسمالي الذي تقوده الدولة، بتحقيق معدلات نمو اقتصادي مثيرة للإعجاب على مدى العقود القليلة الماضية. ورغم أن هذا النهج لاقى منتقدين، فإنه كان أيضاً بمثابة القوة الدافعة وراء ظهور الصين باعتبارها ثاني أكبر اقتصاد في العالم، يجمع بين عناصر تدخل الدولة وقوى السوق، مما يسمح للحكومة بتوجيه التنمية الاقتصادية مع الاستمرار في الاستفادة من ديناميكيات السوق.

ومن المهم أن نلاحظ أنه بينما تسعى الصين إلى تحقيق مصالحها الخاصة في هذه المساعي، فإنها تؤكد أيضاً على المنفعة المتبادلة والتعاون، بما يتماشى مع مفهوم المستقبل المشترك.

مجتمع مصير مشترك.. رؤية الصين للتعاون العالمي

لم تكن صياغة الرئيس شي جين بينغ لمفهوم مجتمع مصير مشترك للبشرية قبل عقد من الزمن مجرد مبادرة دبلوماسية، بل كانت دعوة لإعادة تعريف نسيج العلاقات الدولية، إذ أن رؤية "المستقبل المشترك للبشرية" تنطوي على الابتعاد عن المصالح الوطنية الضيقة وتؤكد على المصير المترابط للدول في عصر يتسم بالترابط.

وفي الحقيقة وجدت دعوة شي صدى في بعض المنتديات الدولية، ترحيباً واضحاً وأصبحت نقطة تجمع بعض الدول للتصدي بشكل جماعي للتحديات المشتركة مثل تغير المناخ والفقر وأزمات الصحة العامة، كما أنها تجسد الاعتقاد بأن مصير البشرية متشابك، ويتطلب بذل جهود تعاونية للتغلب على العقبات المشتركة وخلق مستقبل لا يكون فيه الرخاء امتيازاً لعدد قليل من الناس، بل هو حق مكتسب للجميع.

ولقد برز الرئيس الصيني شي جين بينغ كزعيم صاحب رؤية، يدعو إلى نموذج جديد للتعاون العالمي يركز على 3 مبادرات شاملة تهدف إلى معالجة التحديات المتعددة الأوجه في عصرنا، تمثل كل واحدة منها وجهاً مميزاً لالتزام الصين بتقديم الحلول على المسرح العالمي.

أولى هذه المبادرات الرائدة هي "مبادرة التنمية العالمية"، التي تم الكشف عنها عام 2021 والتي تقدم إطاراً شاملاً للتنمية المستدامة، ولا تسعى هذه المبادرة إلى تعزيز النمو الاقتصادي فحسب، بل تؤكد أيضاً على السياسات الشاملة، وتخفيف حدة الفقر، والسعي إلى اتباع ممارسات صديقة للبيئة وفيها تأكيد على سعي بكين لتعزيز بيئة عالمية حيث يكون التقدم مرادفاً للرخاء.

الصين في عيون طلال أبوغزاله

وفي عام 2022، قدم الرئيس شي مبادرته الثانية "الأمن العالمي"، حيث تعكس هذه المبادرة نهجا شموليا يتجاوز النماذج الأمنية التقليدية، ليشمل قضايا مثل الصحة العامة، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، والأمن الرقمي، مع التزام بكين بإطار أمني شامل يشير إلى الابتعاد عن الأساليب التقليدية، والتأكيد على الوقاية والتعاون بدلاً من التدابير التفاعلية والأحادية.

أما أحدث إضافة إلى رؤية الرئيس شي فهي مبادرته "الحضارة العالمية"، عام 2023 والتي تمثل اعترافاً عميقاً بالتراث الثقافي المشترك والتاريخ المتنوع الذي يحدد التجربة الإنسانية، وكذلك تركيز الرئيس شي على تعزيز التفاهم المتبادل والاحترام والحوار بين الحضارات في مواجهة التحديات المشتركة.

كيف تبني الصين شراكات جديدة في العالم العربي

ما بدأ ذات يوم كتعاون نفطي وتجاري تقليدي، تحول اليوم إلى خريطة شراكة استراتيجية تعيد رسم خطوط التوازنات في الإقليم... وربما في النظام الدولي برمته.

الصين في بحثها الحثيث عن موقع في نظام دولي جديد لم تأت الى العرب بوصفها وصيا او مرشدا، بل كشريك جاءت تحمل لغة الارقام، ولكن ايضا لغة الاحترام السياسي والنفس الطويل، وفي المقابل وجد العرب في بكين شريكا يصغي ولا يملي ويمول ولا يشترط.

تضاعف التبادل التجاري بين الجانبين في السنوات الأخيرة وتحولت الصين الى الشريك الاقتصادي الاول لكثير من العواصم العربية النفط كان البداية لكنه لم يكن نهاية الحكاية فمن محطات الطاقة المتجددة في السعودية الى المصانع الذكية في قناة السويس الى مشاريع المدن الذكية التي ترعاها بكين بهدوء تتزايد مؤشرات الشراكة.

لكن التحول الاهم كان في مجال هذه السياسة فالصين التي لطالما تمسكت بمبدأ عدم التدخل دخلت على خط الوساطة الحساسة بين الرياض وطهران ونجحت حيث فشلت القوى الكبرى. ثم وقفت الصين الى جانب القضية الفلسطينية بلغة لا تقبل اللبس مستعدة من العرب ثقة بدأت تتآكل في عواصم اخرى

ومع انضمام دول عربية مؤثرة الى مجموعة بريكس تحولت العلاقة الى ما يشبه التنسيق الاستراتيجي حيث لم تعد بكين مجرد زائر دائم الى الخليج او شمال افريقيا، بل اصبحت لاعبا يستعد لان يكون ضامنا لمعادلات جديدة

الرياض تتحدث اليوم عن استخدام العملات المحلية في التبادل التجاري، والقاهرة تطرح نفسها نقطة ارتكاز لربط اسيا بأفريقيا واوروبا عبر قناة السويس وكذلك أبو ظبي التي تتجهز لدور رقمي محوري في معادلة السيادة التقنية.

من جهتها تراقب الولايات المتحدة وتضغط لمنع شبكات هواوي وتحذر من فخ الديون وتلوح بالتحالفات الامنية التقليدية. لكن الزمن تغير والعواصم العربية باتت تميل الى التعدد في الشراكات والى تنويع مراكز القرار. فلم تعد ترى الغرب مرادفا للتقدم ولا ترى في الشرق تهديدا دائما، بل تقرأ الواقع وتتحرك وفق مصالحها الوطنية.

وفي افق الالفين وتسعة واربعين السنة التي تستهدف فيها الصين استكمال مشروع النهضة الكبرى يبدو ان المنطقة العربية ستكون جزءا من هذا الطموح ليس كحديقة خلفية، بل كشريك في الطاقة وفي الامن وفي اعادة تشكيل النظام الدولي.

صحيح أن العلاقة قد لا تكون متكافئة تماما وقد تحمل في طياتها فجوات في القوة والخبرة والتأثير، لكنها في جوهرها تفتح للعرب نافذة لم يخترقها الهواء الغربي من قبل نافذة على عالم متعدد الاقطاب تتكافأ فيه المصالح وتعاد فيه صياغة قواعد اللعبة.

العلاقات الصينية العربية اليوم هي اختبار لنوع جديد من الشراكة؛ شراكة لا تبني على الاملاءات بل على الفهم العميق لمعادلة بسيطة. ففي عالم تتراجع فيه هيبة القطب الواحد لا خيار سوى الانفتاح الذكي على القادم الجديد.

الصين تسعى لعلاقات دولية جديدة

تتجاوز عقلية الحرب الباردة

تدافع الصين عن نهج قائم على الشراكة في الحكم، بهدف بناء مجتمع بمستقبل مشترك للبشرية، وتشمل هذه الرؤية الدعوة إلى علاقات دولية جديدة تتجاوز عقلية الحرب الباردة وألعاب الصفر، مع التركيز على الثقة المتبادلة، والمساواة، واحترام التنوع الثقافي.

ولطالما أكدت بكين التزامها بطيف واسع من مبادرات التعاون التي تهدف إلى تعزيز الأمن الإقليمي، والتنمية الاقتصادية، والتبادل الثقافي، والحكم العالمي، وبالفعل أبرز خطاب الرئيس الصيني شي جين بينغ في قمة منظمة شنغهاي للتعاون التزام بلاده بالتعاون

الصين في عيون طلال أبوغزاله

الإقليمي والعالمي، من خلال التركيز على الأمن الجماعي، والتكامل الاقتصادي، والتبادل الثقافي، وتعزيز السلام والتنمية العالمية

ومعروف أن منظمة شنغهاي للتعاون تأسست عام 1996 بوصفها كتلا إقليميا أوراسيا باسم "خماسية شنغهاي"، يضم الصين وكازاخستان وقرغيزستان وروسيا وطاجيكستان. وبعد انضمام أوزبكستان والهند وباكستان ثم انضمام إيران في قمة الهند أصبحت المنظمة تضم نصف سكان الأرض.

وضعت الصين تركيزًا كبيرًا على تعزيز الأمن وإنفاذ القانون في منطقة منظمة شنغهاي للتعاون. وتشمل المبادرة الرئيسية تدريب ضباط إنفاذ القانون من خلال منصات مختلفة مثل قاعدة التبادل والتعاون، والتدريب القضائي الدولي في الصين، ومنظمة شنغهاي للتعاون. علاوة على ذلك، تدعو الصين إلى مناقشات شاملة لتسهيل بناء السلام وإعادة الإعمار في أفغانستان، معترفة بالحاجة إلى الاستقرار في المنطقة.

كما تعتبر الصين أن تعزيز التفاهم الثقافي وتجاوز النزاعات ركنًا أساسيًا في نهجها بالدعوة إلى المساواة، والتعلم المتبادل، والحوار، والتسامح بين الحضارات، وترفض أي أفكار للتفوق الثقافي.

ومع ذلك تظل مبادرة الحزام والطريق استراتيجية مركزية لتعزيز التأثير الاقتصادي والاتصال مع الدول الأخرى. فمن خلال الدعوة إلى نموذج جديد من العلاقات الدولية، تشير الصين إلى تحول نحو نهج أكثر شمولية ومتعددة الأطراف للتحديات العالمية ومحورًا رئيسيًا في استراتيجية الصين، والتي تسعى إلى تعزيز الروابط بين استراتيجيات التنمية وتسهيل التجارة الإقليمية.

من مصنع للعالم إلى مصنع للأفكار: التحول الصيني العميق

الصين اليوم مختلفة أي أنها ليست دولة تحاول أن تثبت نفسها، بل أمة تعيد اكتشاف ذاتها من بين سطور التاريخ حيث تنبعث رؤيا تحمل اسمًا بسيطًا وعميقًا في آن معا "الإحياء العظيم للأمة الصينية".

لا تملأ وسائل الاعلام ضجيجا، بل تتغلغل في تفاصيل الاقتصاد والعلم والجيش والسياسة، كما أنها لا تنطلق من فراغ، بل من إحساس دفين بأن ما سُلِب ذات يوم من المكانة، لا يُستعاد إلا بإرادة لا تعرف التراجع.

كانت الصين لسنوات طويلة تُلقب بـ ”مصنع العالم“، أي أنها دولة تصنع للعالم ما يحتاجه، لكنها اليوم تصمم ما يريده العالم قبل أن يدرك أنه يريده، فتحوّل الصين من منتجٍ للسلع إلى منتجٍ للأفكار، هو تحوّل لا يُقاس بالموشرات فقط، بل بالعقول.

بكين تريد أن يبلغ دخل الفرد 30 ألف دولار بحلول العام 2035. لكنها لا تريده مؤشرا رقميا، بل انعكاسًا لمجتمع معرفي، مبدع، مستقل تقنيًا، ولهذا تُخصّص 2.5% من ناتجها المحلي للبحث العلمي، وتُخرّج 10 ملايين عالم ومهندس سنويًا. وهذا ليس ترفًا، بل إدراك عميق بأن التفوق في القرن الحادي والعشرين لا يُفاس بعدد المصانع، بل بعدد العقول.

وفي الوقت الذي تستعرض فيه بعض الدول عضلاتها، تشتغل الصين بصمت على بناء ”جيش عالمي المستوى“، ليس بدافع الغزو، بل لحماية الحلم جيش يُطوّر ”ثالوثًا نوويًا“ متكاملًا، ويعمل على تحديث البحرية لتضم ست حاملات طائرات بحلول العام 2035 وفي هذا رسالة واضحة مفادها: لن يُملَى علينا شكل مستقبلنا.

وحين أطلقت بكين مبادرة ”الحزام والطريق“، لم تكن فقط تُصدّر الإسمنت والحديد، بل كانت تُعيد تعريف الجغرافيا، ففي كل ميناء، وسكة حديد، أو مدينة صناعية، تضع حجرًا في نظام دولي جديد، متعدد الأقطاب، لا يدور حول محور واحد، بل ينسج شبكة من المصالح والفرص لكنها لا تسعى للسيطرة، بل للتوازن، لا تريد إسقاط الغرب، بل أن يجلس الشرق إلى الطاولة كندًا لا كظل.

لكن الطريق ليس مفروشًا بالحرير فمن حرب تجارية مفتوحة مع الغرب، إلى تحديات سكانية واقتصادية داخلية، تعرف الصين أن الحلم لا يُنجز على ورق، فمن شيخوخة المجتمع، وفقاعة العقارات، وضغوط الاقتصاد العالمي... كلها عواصف تمر بها الصين، لكنها لا تُغيّر اتجاه البوصلة.

لكن هناك فارق كبير بين دولة تهرب من مشاكلها، وأمة تواجهها بخطة تمتد لعقود والدروس لنا كعرب لا يكفي أن نحلم، يجب أن نخطط لا من أجل استنساخ التجربة الصينية، بل لأجل أن نتأملها ونتأمل أنفسنا ونقول ما الذي يمنع مدننا من أن تصبح ذكية ولماذا لا نربط بين الأمن القومي والعلم. والأهم كيف يمكن أن نخلق نخبة تكنولوجية حقيقية، لا مجرد مستهلكين لمنجزات الآخرين.

الصين تعلمنا درسًا بسيطًا وعميقًا: أن الرؤية طويلة المدى ليست ترفًا، بل ضرورة وجودية فهي لا تعد مواطنيها بالأحلام، بل تحولهم إلى شركاء في الحلم وبالتالي ما يحدث اليوم ليس مشروع حزب أو رئيس، بل مشروع أمة.

الصين في عيون طلال أبوغزاله

فلا عجب أن القرن المقبل قد يُكتب بالحبر الصيني، لأن من يعرف إلى أين يريد أن يصل، سيصل. ومن يدري أنه حين تُطفأ شموع مئوية الجمهورية عام 2049، لن تكون الصين قد وصلت فقط، بل أعادت تعريف معنى الوصول.

الجيش الصيني: عقيدة جديدة لقوة عالمية صاعدة

العالم تغيّر، وبكين تغيّرت معه، فلم يعد التحول العسكري الصيني تفصيلاً في دفتر التحديث الشامل، بل ركيزة مركزية في الرؤية الاستراتيجية الكبرى التي يقودها الرئيس شي جين بينغ، والقوة لم تعد خياراً، بل ضرورة؛ والجيش لم يعد حارس الأسوار، بل حامل المشروع. ولأن الجغرافيا وحدها لم تعد كافية لحماية الحلم الصيني فقد خرج السيف من غمده ولم يعد أحد يجهل الرسالة. ومن العقيدة الدفاعية الباردة خرج الجيش الشعبي الصيني، وراح يعيد تعريف نفسه. ولم يعد يكتفي بحماية حدود البر والبحر، بل أصبح مكلفاً بحراسة المصالح الوطنية في كل مساحة تراها القيادة جديرة بالحضور الصيني.

هذه ليست مجرد زيادة في الإنفاق أو تحسين نوعي في الترسانة، بل تحول عميق في فلسفة الردع نفسها؛ من الدفاع إلى الاستباق، من التحصين إلى التمدد، ومن الإقليمية إلى العالمية. غير أن هذا التحول لم يكن قصيراً ولا متسرعاً لقد جاء محمولاً على ثلاث محركات ضخمة؛ الأول، هو التحديث التكنولوجي الذي تسير فيه الصين بخطى متسارعة ومدروسة.

أكثر من منتين وخمسين مليار دولار تُستثمر سنوياً في البحث والتطوير العسكري، ففي مختبرات الجيش، تُصمم صواريخ فرط صوتية، مثل DF-17، وتُنتج طائرات الجيل الخامس من طراز J-20، وتُختبر غواصات هجومية من الجيل الأحدث، والأهم إن بكين لا تستورد التقنية، بل تتبكرها وتفرضها.

والمحرّك الثاني، هو التوسع الخارجي المنظم، فلأول مرة في تاريخها الحديث، تؤسس الصين قواعد عسكرية خارج أراضيها، كما حصل في جيبوتي عام 2017، ولم يعد وأسطولها الحربي محصوراً في مضيق تايوان، بل بات يرسو في موانئ ترتبط بمبادرة الحزام والطريق، من المحيط الهندي إلى المتوسط.

وقد شهد العام 2023 وحده تدريبات عسكرية صينية مع سبع وثلاثين دولة، في رسائل محسوبة توقيتاً ومكاناً.

أما المحرك الثالث، فهو إعادة الهيكلة الداخلية لقيادة الجيش إذ باتت القوات البرية والبحرية والجوية والفضائية تعمل تحت قيادة موحدة، تملك أدوات أسرع لصنع القرار، وتستخدم تقنيات متقدمة لتحليل التهديدات ورسم السيناريوهات، وفي قلب هذه الهيكلة الجديدة، تظهر القوات الخاصة كأداة دقيقة للعمل في البيئات الرمامية، والمجالات غير التقليدية.

إذن الخط العسكري الصيني يتحرك وفق جدول زمني واضح المعالم. وبحلول العام 2025، تسعى الصين إلى فرض تفوقها الإقليمي في آسيا، وفي 2035، قد يكون الجيش قد اكتمل تكوينه كقوة عالمية مكتملة العناصر، أما في العام 2049، الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية، فالهدف هو أن تمتلك بكين القوة العسكرية الأولى عالمياً، من حيث القدرات والتقنيات والتأثير.

لكن معروف أن لا صعود بلا بئمن، فالتحرك الصيني العسكري قوبل بحذر وتصعيد في الجوار، وأزمة تايوان لا تزال برميل بارود مؤجل، لا تنفجر لكنها لا تهدأ، وعلى الجبهة الهندية توجد توترات حدودية مزمنة تتجدد بين الحين والآخر.

وفي الغرب، لا تُخفي واشنطن انزعاجها، حيث زادت من قواعدها في المحيط الهادئ، وفعلت تحالف أوكوس مع بريطانيا وأستراليا، وفرضت قيوداً على شركات التسليح الصينية.

أما في العالم العربي، فقد بدأ مفعول هذا التحول يلمس بوضوح. فهناك تعاون عسكري صيني متزايد مع السعودية والإمارات، وصفقات تسليح بقيمة تقارب تسع مليارات دولار عام 2022، ودور صيني متنامٍ في النقاشات الأمنية حول أزمات المنطقة.

والفلسفة العسكرية الصينية في ظل فخامة الرئيس شي جين بينغ تنطق بوضوح: "نحن لا نسعى إلى الهيمنة"، ولكننا لن نسمح لأحد بأن يهدد أمننا القومي الأمر الذي يعكس عقيدة جديدة لا تعيش على الخوف، ولا تبني على التردد.

لكن العالم يطرح سؤاله المشروع: هل يمكن لصعود بهذه السرعة وهذه الجراءة، أن يتم دون احتكاك مع قوى قائمة تخشى من خسارة مواقعها، لاسيما أن البنتاغون الذي يحذر من أن الصين قد تصبح القوة العسكرية الأولى في آسيا بحلول العام 2027، بينما دراسات استراتيجية تشير إلى أن الأسطول البحري الصيني بات الأكبر عالمياً، وهناك أيضاً من يخشى أن تندفع المنافسة إلى مدار الفضاء، ومجال البرمجة التفاعلية "الذكاء الاصطناعي" العسكري، حيث لا قواعد ثابتة، ولا خطوط حمراء واضحة.

الصين وبناء نظام عالمي متعدد الأقطاب

بالنسبة إلى الصين، كان العام 2012 نقطة تحول عميقة، لا في السياسة الداخلية فقط، بل في وجه السياسة الخارجية نفسها من مقعد المراقب إلى منصة القيادة.

فبعد عقود من التدرج والانفتاح، قررت بكين أن زمن الاكتفاء بالمراقبة قد انتهى، وأنها لا تكتفي بأن تكون لاعباً اقتصادياً مؤثراً، بل قوة دبلوماسية كبرى تسعى إلى إعادة تشكيل النظام العالمي.

ومع ذلك فإن تاريخ الدبلوماسية الصينية لا يبدأ من فراغ فمنذ إعلان الجمهورية الشعبية عام 1949، خاضت الصين مرحلتها الأولى تحت عنوان "الاستقلال الذاتي"، كسياسة متصلة تميزت بالمواربة مع الغرب، وبلغت ذروتها في الحرب الكورية، حيث اصطدمت مباشرة مع الولايات المتحدة، وارتسمت ملامح صراع طويل بين الشرق الجديد والقطب الأمريكي.

لكن هذا الخيار التصادمي لم يكن قدرًا دائمًا فمع انطلاقة إصلاحات دنغ شياو بينغ في أواخر السبعينيات، دخلت الصين مرحلة الانفتاح الحذر وفضلت آنذاك أن تكبر بهدوء، وأن تمدّ جسور التجارة بدل جسور السجال سيما أنها تنتمي لحضارة لم يكن هدفها الصدام.

مع وصول شي جين بينغ إلى السلطة، بدأت ملامح دبلوماسية جديدة تتشكل: دبلوماسية لا تكتفي برد الفعل، بل تسعى إلى المبادرة كما أنها لا تكتفي بالانخراط في المؤسسات القائمة، بل تعمل على إصلاحها، بل وتأسيس بدائل عنها.

في جوهر هذه الرؤية، تبرز فلسفة "الصين القاندة"، لا المتلقية، والمؤثرة لا المتأثرة فالصين لم تصدر فقط البضائع، بل صدرت التمويل، والمعايير، ومفردات جديدة للعلاقات الدولية قائمة على الشراكة لا التبعية، وعلى الاستثمار لا الإملاء.

كما تحركت على الجبهة الثقافية فأنشأت معاهد كونفوشيوس في أكثر من 150 دولة، لتقدم نفسها للعالم ليس فقط كقوة اقتصادية، بل كحضارة لها ما تقوله وما تُقدّمه بمعنى أن الدبلوماسية الصينية لا تكتفي بإقناع الحكومات، بل تستهدف الرأي العام، وتعيد تعريف الصين من الداخل إلى الخارج.

وحيث بدت المؤسسات الدولية مرتهلة للقرار الغربي، لم تكتفِ بكين بالشكوى، بل دفعت نحو إنشاء بنوك بديلة، مثل بنك التنمية الآسيوي، لتقليل اعتماد الدول النامية على صندوق النقد الدولي، وفي كل ذلك، كانت تقول بهدوء: نحن نملك رؤية مختلفة للعالم، ولدينا القدرة على تطبيقها.

وحيث عصفت بالعالم أزمات، لم تتراجع الدبلوماسية الصينية، بل تقدمت إلى المشهد ففي جائحة كورونا، تحركت بكين بسرعة، وأطلقت ما عُرف بـ ”دبلوماسية الكمادات“، فأرسلت المساعدات الطبية إلى أكثر من 150 دولة، لتثبت أنها ليست فقط صانعة أدوات، بل شريك في مواجهة الخطر المشترك.

وفي أزمة أوكرانيا، اختارت موقعاً معقداً: لا تدعم الحرب، ولا تصطف مع العقوبات، تُدين انتهاك السيادة من حيث المبدأ، لكنها ترفض استخدام المبادئ لتبرير العزل والهيمنة.

ومع ذلك تصاعدت الانتقادات الغربية، خاصة حول ملفي هونغ كونغ وشينجيانغ، حيث تُتهم الصين بتحدي القيم الليبرالية وبممارسات تُوصف بالاستبدادية وهي تهم غربية جاهزة لمن يقول لا.

لكن السؤال الملح اليوم هو هل تستطيع الصين أن تجمع بين نموذجها السياسي الداخلي، القائم على الانضباط والمركزية، وبين قدرتها على بناء شراكات دولية طويلة الأمد، وهل العالم مستعد فعلاً لتقبل دور صيني قيادي دون أن يرى في ذلك تهديداً أو تغييراً جذرياً في قواعد اللعبة؟

في ظل هذه المعطيات، يبدو أن الصين لا تسعى إلى إسقاط النظام الدولي القائم، لكنها تريد تعديله ليعكس حقيقة القوة الجديدة وتوازنها خاصة أنها لا تطلب تفكيك المؤسسات، بل فتح أبوابها أمام تعددية حقيقية تمثل صعود الجنوب العالمي.

وفي عالم مضطرب، تبحث فيه الدول عن استقرار وشركاء موثوقين، قد يكون هذا النموذج الصيني بديلاً جذاباً، لا رغباً عن الآخرين، بل نتيجة عجز النظام القديم عن الإصلاح.

الصين تعيد تشكيل النظام المالي العالمي

هل بدأ العد التنازلي لنهاية هيمنة الدولار؟ لم يعد هذا التساؤل مجرد طرح نظري في الأوساط الاقتصادية، بل مؤشر على تحوّل فعلي تزداد ملامحه وضوحاً. فالخطوة الأخيرة التي اتخذتها بكين بربط نظام التسوية العابرة للحدود لليوان الرقمي مع دول الآسيان والشرق الأوسط، تشكّل تحدياً مباشراً لنظام ”سويفت“ وللدور المركزي الذي لعبه الدولار لعقود في التجارة العالمية.

الواضح أن بكين لا تسعى للمنافسة فقط، بل لإعادة صياغة قواعد النظام المالي العالمي إذ أنه ولسنوات، مثل سويفت أداة مركزية في هيمنة الغرب على النظام المالي العالمي،

الصين في عيون طلال أبوغزاله

حيث تستغرق التحويلات عبره أيامًا وتُفرض عليها رسوم مرتفعة وإجراءات رقابية مشددة. وفي المقابل، تقدم الصين بديلاً يعتمد على البلوك تشين، يتيح تحويل الأموال خلال ثوانٍ وبتكلفة لا تكاد تذكر. فتجربة التحويل بين هونغ كونغ وأبو ظبي، التي أُنجزت في سبع ثوانٍ، جسدت هذا التغيير، مستبعدة البنوك الوسيطة التي طالما كانت جزءاً من قبضة الغرب المالية.

وقوة اليوان الرقمي ليست في سرعته فحسب، بل في بنيته التقنية التي تجمع بين الكفاءة والرقابة الذكية، فكل معاملة تُسجل وتُراقب بشكل لحظي. ففي مشروع "بلدان وحديقتان" مع إندونيسيا، أُنجزت عملية تسوية في 8 ثوانٍ، بحيث جذبت هذه الكفاءة والسرعة اهتمام 23 بنكاً مركزياً حول العالم، بينها دول نفطية كالسعودية والإمارات، اللتين سجلتا انخفاصاً كبيراً في تكاليف التسوية تتجاوز 75%.

وأرى أن هذا التحول لا ينفصل عن أبعاده الجيوسياسية. فبينما اعتمدت الولايات المتحدة على سويقت سلاح عقوبات، كما حدث مع إيران وروسيا، كانت الصين تطوّر شبكتها البديلة بعيداً عن الضجيج. ففي عام 2024، بلغ حجم التبادل التجاري باليوان ضمن دول الآسيان 5.8 تريليون يوان، بزيادة تفوق 120% مقارنة بعام 2021، وأن دول مثل ماليزيا وسنغافورة بدأت بإدراج اليوان في احتياطاتها، وتايلاند استخدمته في أول صفقة نفطية رقمية.

وفي الحقيقة فإن اليوان الرقمي ليس معزولاً عن المشروع الأوسع للصين، "الحزام والطريق" بل جزء من منظومة رقمية متكاملة تشمل شبكات الاتصالات الكمية ونظام بايدو التجريبي للملاحة بالأقمار الاصطناعية ما أسهم برفع كفاءة العمليات التجارية بنسبة 400%، حتى أن شركات أوروبية بدأت استخدام اليوان الرقمي في شحناتها عبر الممر القطبي.

وفيما تتردد الولايات المتحدة بشأن مستقبل العملات الرقمية، تمكنت الصين من بناء شبكة دفع عالمية تغطي أكثر من 200 دولة، بتعاملات تتجاوز تريليون دولار، لذا فإن ما نشهده ليس مجرد تحوّل مالي، بل بداية صراع طويل على من يملك حق كتابة شيفرة المستقبل، وفي هذا السباق، يبدو أن بكين تركت الآخرين خلفها.

صُنِعَ فِي الصِّينِ صُعُودُ اقْتِصَادِ الْمَعْرِفَةِ الصِّينِيَّةِ

لم يكن سهلاً على الصين أن تتخفف من صورة التصقت بها طويلاً: بلد المصانع التي لا تنام، يدٌ عاملة رخيصة، وسلعٌ تملأ الأسواق، واقتصاد ينمو بثبات، لكنه لا يقود. ولسنوات، قَبِلَ العالم بهذا الدور الصيني: أن تنتج الصين ما يحتاجه الآخرون، وأن تستهلك ما يُقرره الغرب.

وفي صمتٍ صيني معتاد، كانت المصانع تتحوّل إلى مختبرات، وكانت العقول تأخذ مكان الأيدي، وكان الطموح يتجاوز الإنتاج إلى الابتكار، ويتجاوز السوق إلى المعايير.

في العقد الأخير، شهد الاقتصاد الصيني تحوُّلاً جذرياً لم يكن ابن اللحظة، بل نتيجة قرار استراتيجي حاسم: الخروج من مرحلة التصنيع إلى مرحلة القيادة التكنولوجية.

أي أن بكين لم تعد تكتفي بالاستجابة للطلب العالمي، بل بدأت تصنع الطلب فأطلقت برنامج "صُنِعَ فِي الصِّينِ 2025"، وأعدت تعريف أولويات النمو، وضخت مليارات في البحث العلمي، وبنّت مراكز وطنية للابتكار، وجَهَّزَت جيشاً من العلماء والمهندسين للعبور نحو اقتصادٍ لا ينتج البضائع فحسب، بل يحدد ما ينبغي أن يُنتج.

الهاتف المحمول لم يعد فقط من صناعة الصين، بل من تصميمها، والشبكة التي تنقل الصوت والصورة، لم تعد تمرّ فقط عبر معداتها، بل تعتمد على معاييرها.

حتى الفضاء – الحلم الذي كان حكرًا على قلة – لم يبقَ بعيداً عن مخيلتها: محطة فضائية مستقلة، خططٌ للهبوط على المريخ، وبرامج طويلة النفس لا تسعى للإبهار، بل للتفوق.

ولأن الطموح لا يُولد وحيداً، جاءت التحديات، والحرب التجارية مع واشنطن كانت أول اختبار، فهي لم تكن معركة ضرائب، بل صراعاً على المستقبل؛ شملت قيوداً على تصدير الرقائق، وعقوبات على الشركات، ومحاولات لتقويض الطموح التكنولوجي الصيني. ومع ذلك، لم ترتبك بكين حيث أدركت أن الطريق أطول من جولة، وأن الاكتفاء الذاتي في التقنيات الحساسة لم يعد ترفاً، بل ضرورة وجودية.

وفي الداخل، لا تغيب التحديات: فجوة في المهارات الدقيقة، منافسة حادة بين الشركات، وضغوط الابتكار في بيئة لا ترحم التكرار لكنّ النظام يعرف كيف يُعبئ موارده، وكيف يحشد العقول، وكيف يُحوّل الأزمات إلى دوافع للتركيز لا للتراجع.

وعليه لم يعد العالم يتعامل مع الصين بوصفها سوقاً ضخمة أو قاعدة إنتاج رخيصة، بل باتت تُعامل كقوة تكتب معايير الاتصالات، وتعيد رسم سلاسل التوريد، وتبني تحالفات تكنولوجية تزعج المراكز التقليدية للنفوذ.

وفي خلفية هذا كله، يظهر سؤال كبير: هل يمكن أن تُولد هيمنة جديدة بلا ضجيج، وبلا شعارات، وبإيقاع صيني هادئ لا يحب الاستعجال ولا يُجيد التراجع.

نعم فالصين، في اقتصادها الجديد، لا تستنسخ نموذجًا غربيًا، بل تصنع نموذجًا خاصًا واقتصاداً يربط المختبر بالمصنع، والابتكار بالسيادة، والنمو بالاستقلال.

قوة لا تكتفي بالاستجابة للعالم، بل تُغيّر ما يُفترض أن يكون عليه هذا العالم ففي "اقتصاد التنين"، لا تُقاس القوة بعدد حاويات التصدير، بل بعدد الأفكار القادرة على تغيير قواعد اللعبة. والصين، كما يبدو، لم تعد تنتظر دورها في السباق، بل بدأت في رسم خط النهاية.

مبادرة الحزام والطريق:

من الاقتصاد لإعادة تشكيل النظام العالمي

القصة بدأت عام ألفين وثلاثة عشر حين أعلنت الصين مبادرة الحزام والطريق، لم تكن خطة اقتصادية لتعزيز التجارة الدولية فقط، بل مشروعًا استراتيجيًا طموحًا يهدف إلى إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للعالم وبإدارة تمتد جسورًا بين القارات وتنسج شبكة نفوذ تمتد بهدوء من الموانئ إلى المجالس من الطرق إلى العقود من الاقتصاد إلى الأمن.

كما لم يكن بناء هذه المبادرة تمرينًا على البنية التحتية فحسب، بل كان رسالة بأن الصين لا تكتفي بالمشاركة في النظام الدولي، بل تطمح إلى إعادة صياغته وفق إيقاعها الخاص، فالموانئ التي تمولها بكين ليست نقاطًا لوجستية عابرة، بل مفاتيح استراتيجية تغير معادلات النفوذ ومثال ذلك ميناء جواردر في باكستان الذي تحول من مرفق تجاري إلى عقدة محورية في الرؤية الصينية الأوسع.

والسكك الحديدية التي تربط الصين بأوروبا ليست مجرد خطوط نقل، بل خيوط جيوسياسية تعيد رسم مسارات التجارة وتمنح آسيا قلبًا نابضًا جديدًا يستقطب الاستثمارات ويعيد التوازن لممرات كانت تحتكرها القوى الغربية لقرن كامل، وفي هذه الشبكة لا يوجد خط مفصول عن سياق ولا ميناء محايد، بل كل تفصيلة تخدم تصورًا متكاملًا لصعود منظم لا يرفع صوته لكنه يمد أقدامه في كل اتجاه ومع اتساع المشروع تتقاطع الجغرافيا بالسياسة والمصالح بالأمن فالعقود التي توقعها الصين مع دول في الشرق الأوسط مثل إيران والسعودية لم تأت بمعزل عن التحولات الإقليمية، بل جاءت ضمن رؤية تريد لبكين أن تكون شريكًا مؤثرًا.

الغرب من جهته لم يلتزم الصمت أمام هذا التمدد فبدأ في طرح مبادرات بديلة مثل إعادة بناء عالم أفضل محاولاً تقديم رواية موازية تقلل من جاذبية النموذج الصيني وفي المقابل تتعامل بكين مع هذه المقاومة بسياسة النفس الطويل تراهن على أن بناء النفوذ لا يتم في ضربة واحدة.

الحزام والطريق إذن ليس مجرد عنوان لمشاريع بنية تحتية، بل محاولة صينية حديثة لكتابة فصل جديد من النظام العالمي مبادرة تقدم نفسها كجسر للتنمية لكنها تحمل في طياتها تحولاً أعمق هو انتقال مركز الثقل من الغرب إلى الشرق ومن التبعية إلى الشراكة ومن الخطاب إلى الفعل.

بكين: منظور النمو المستدام والفرص في آسيا

على الرغم من التحديات والشكوك، يظل مسار بكين الاقتصادي واعدًا، مدعومًا بنهج متعدد الأوجه، يركز على الاستهلاك المحلي والابتكار التكنولوجي واعتماد حلول الطاقة المستدامة.

وفي إطار منطقة آسيا والمحيط الهادئ الديناميكية، التي تتميز بالنمو القوي والفرص الناشئة، تبشر المبادرات الاستراتيجية الصينية بعهد جديد من المرونة الاقتصادية والريادة، حيث يحتل تحسين جودة النمو على حساب التوسع الهائل صدارة الرؤية الاقتصادية الصينية.

ويعكس هذا التحول إدراك الاقتصاد الناضج لأهمية الاستدامة والكفاءة والابتكار في دفع الازدهار على المدى الطويل، فمن خلال تعزيز بيئة مواتية للابتكار وريادة الأعمال، تسعى بكين إلى إطلاق العنان للإمكانات الكاملة لرأس المال البشري والقدرات التكنولوجية، ولا يقتصر هذا الالتزام بالابتكار على تعزيز الإنتاجية المحلية فحسب، بل يعزز أيضًا قدرتها التنافسية على الساحة العالمية.

علاوة على ذلك، يمثل تبني الصين للطاقة الخضراء حجر الزاوية في جدول أعمال التنمية المستدامة، والذي يترافق مع التزام راسخ بخفض انبعاثات الكربون والتخفيف من التدهور البيئي، ويمكن القول إن بكين حازت ريادة عالمية في نشر الطاقة المتجددة، إذ إنه ومن خلال الاستثمارات الاستراتيجية في البنية التحتية لطاقتي الرياح والشمس، لا تعالج الصين المخاوف البيئية الملحة فحسب، بل تستفيد أيضًا من السوق المزدهرة لتكنولوجيا الطاقة النظيفة.

الصين في عيون طلال أبوغزاله

ومن هنا لا يؤكد هذا الانتقال نحو (اقتصاد منخفض الكربون) على رعاية بكين للبيئة فحسب، بل يقدم أيضًا فرصًا مربحة للمستثمرين والمبتكرين وأرباب الصناعة على حد سواء.

وتظل منطقة آسيا الأوسع، التي تشمل الاقتصادات الديناميكية في جنوب شرق آسيا، منارة للنمو في الاقتصاد العالمي، حيث يعيد التوسع الحضري السريع، وتوسع التركيبة السكانية للطبقة الوسطى، والرقمنة المتزايدة تشكيل سلوك المستهلك وديناميات السوق، بما يخلق أرضًا خصبة للاستثمار والتجارة.

وأرى أن الروابط الاقتصادية المتعمقة للصين مع جيرانها الآسيويين تعمل على مضاعفة هذه الفرص، وتيسير التعاون عبر الحدود، ودمج سلسلة التوريد والوصول إلى السوق عبر قطاعات متنوعة، وعلى وجه الخصوص، يبرز قطاع التكنولوجيا كدعامة رئيسية للتحول الاقتصادي في آسيا، حيث يدفع عجلة الابتكار ومكاسب الإنتاجية.

ومع وجود الصين في طليعة التقدم التكنولوجي، خاصة في مجالات مثل البرمجة التفاعلية المسماة بالذكاء الاصطناعي، والبنية التحتية لشبكة الجيل الخامس، والتجارة الإلكترونية، تقف المنطقة على أهبة الاستعداد للاستفادة من القوة التحولية للتقنيات الرقمية؛ إذ تحفز هذه الثورة النمو الاقتصادي، وتعزز أيضًا التنمية الشاملة، وتسد الفجوة الرقمية وتفتح مسارات جديدة للازدهار لملايين الأشخاص في جميع أنحاء آسيا.

علاوة على ذلك، فإن تطور تفضيلات المستهلكين وأنماط الحياة يفتح آفاقًا جديدة لتوسع السوق ونمو الأعمال، فمعروف أن ارتفاع الدخل المتاح وتغير السمات السكانية وأنماط الاستهلاك المتغيرة تؤدي إلى زيادة الطلب على مجموعة متنوعة من السلع والخدمات.

وفي هذه المنطقة بالذات تكتسب الشركات الماهرة في فهم ومواجهة اتجاهات المستهلكين المتغيرة ميزة تنافسية في الأسواق النابضة بالحياة في آسيا، حيث يكون الابتكار وقابلية التكيف والاستراتيجيات التي تركز على المستهلك هي الأهم، لذا أرى أن الصين لا تعمل على تأمين ازدهارها فحسب، بل تعمل أيضًا على تحفيز التأثيرات الإيجابية غير المباشرة، عبر منطقة آسيا باعتبارها قوة اقتصادية عالمية في القرن الحادي والعشرين.

شي جين بينغ: الرجل الذي حمل الحلم على كتفيه

منذ لحظة صعود فخامة الرئيس شي جين بينغ إلى قمة السلطة، بدا أن الصين لم تعد تكتفي بإدارة حاضرها، بل بدأت في إعادة تشكيل مستقبلها.

لم يكن مجرد رئيس يتولى الحكم، بل قائدٌ جاءت به لحظة تاريخية، فحمل على كتفيه ما يشبه العبء وما يشبه الحلم: أن تعود الصين إلى مكانتها الطبيعية، لا بوصفها مجرد قوة كبرى، بل كأمة لها تصورها الخاص عن النظام والسلطة، عن الفرد والمجتمع، وعن العالم بأسره.

ومنذ البداية، لم يُخف الرئيس قناعته بأن مشروعه لا يقوم على التجريب، بل على رؤية متماسكة تستند إلى ما يسميه "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية"، وهذه ليست مجرد عبارة نظرية، بل تصور عميق يجمع بين دور الدولة الصارم وروح السوق المفتوحة.

وفي ظل هذه الرؤية، لم تعد القيم الاشتراكية تقف في مواجهة الازدهار، بل شكلت الإطار الأخلاقي له، فالفرد ليس كائناً معزولاً، بل لبنة في صرح وطني أكبر، ومن هنا جاءت فكرة "الحلم الصيني" التي تربط بين رفاه المواطن وقوة الأمة.

لكن النظام السياسي كان بحاجة إلى إعادة ضبط، شي جين بينغ لم يكتفِ بقيادة الدولة، بل أعاد تشكيل آليات حكمها، عزز مركزية القرار، وألغى مبدأ تداول السلطة الزمني، وكرّس موقع الرئاسة باعتباره تجسيداً لاستمرارية المشروع، لا مجرد وظيفة إدارية.

وقد بدا ذلك جلياً في إصلاحات 2018 الدستورية، التي لم تكن مجرد تعديلات قانونية، بل إعلاناً واضحاً بأن المشروع الصيني طويل النفس، ولا يحتمل التشويش أو التردد.

وهذه السلطة السياسية المركزية، كانت بحاجة إلى عمق فكري، فبرز ما يُعرف بـ "فكر شي جين بينغ"، ليس كمجموعة من الشعارات، بل كمذهب رسمي يُدرّس في المدارس والجامعات، وتُبنى عليه حملات التعليم السياسي في أروقة الدولة والمجتمع، أي يمكن القول إنه تصور شامل للحكم، يربط بين الفكرة والتنفيذ، وبين القائد والاتجاه.

لكن كما كل مشروع عظيم، لم يكن الطريق مفروشاً بالورود فعلى المستوى الداخلي، طُرحت أسئلة عن هامش التعبير، وعن ضيق الحريات، وعن ثقل المركزية، وعلى المستوى الخارجي، تعالت أصوات الغرب باتهامات بالية ومغلبة مثل استبداد، قمع، وتهديد للقيم الليبرالية.

الصين في عيون طلال أبوغزاله

ومع ذلك، فإن التجربة الصينية بقيادة شي بدت غير معنية بالمماحكات، فما يهم بكين هو النتيجة: نمو متماسك، مجتمع مستقر، وهوية وطنية تتجدد دون أن تتفتت.

وعند المقارنة التاريخية، لا يبدو شي نسخة من ماو، ولا امتداداً لدنغ، بل يبدو كمن أخذ من الاثنين ما يناسب اللحظة، وأضاف عليه ما يتطلبه العصر.

ماو صنع الوحدة، ودنغ أطلق النمو، أما شي فقد قرر أن يحمي هذا الإرث ويمنحه أفقاً سياسياً وأمنياً طويل المدى، ولعل الأثر الأهم لقيادة شي لا يقتصر على الداخل، بل يمتد إلى العالم. فالصين اليوم لا تعرض سلعها فقط، بل تقدم نموذجاً للحكم والتنمية، بديلاً صلباً عن الديمقراطية الليبرالية لمن سنموا الهشاشة والارتباك والمعايير المزدوجة.

ومع ذلك لا يمكن اختزال تجربة شي في جدل سياسي أو في مقال صحفي إذ إنها تجربة قائد أراد أن يُعيد تشكيل بلاده على مقياس التاريخ، وأن يجعل من الدولة مشروعاً حياً لا يتوقف عند جيل، ولا ينكسر عند تحدٍّ.

الصين في فخامة الرئيس شي جين بينغ ليست مجرد دولة قوية، بل قصة تُكتب فصولها بوعي، وحلم يتحرك بإيقاع أمة تعرف أن الطريق نحو القمة لا يُترك للصدفة، بل يُهدد بالحكمة والإرادة.

التحول من الاشتراكية إلى الديمقراطية العملية:

كيف تُعيد الصين تعريف الحكم

منذ نهاية الحرب الباردة كان الغرب يروج لنموذجه في الحكم والديمقراطية بوصفه نهاية المطاف، والبديل الوحيد القابل للاستمرار، لكن بكين كانت تنظر إلى المشهد من زاوية مختلفة.

فمنذ وصول الرئيس شي جين بينغ إلى رأس السلطة، لم تكتم بكين بتطوير اقتصادها أو تحديث جيشها، بل راحت تدافع عن تصور جديد للحكم، يختلف في أسسه لا في تفاصيله.

لم تعلن حرباً أيديولوجية، لكنها طرحت سؤالاً صارماً: هل هناك طريق واحد للديمقراطية؟ وهل المشاركة الشعبية تعني بالضرورة تعددية حزبية وخطاباً صاحباً ومشهداً سياسياً دائم الحركة.

الصين تقدم ما تسميه ”الديمقراطية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية“، وهي عبارة قد تبدو مربكة، لكنها في جوهرها تستند إلى قاعدتين رئيسيتين: الديمقراطية الاستشارية والمركزية الديمقراطية.

في الأولى، تُمنح مساحة واسعة للنقاش داخل أطر منظمة، كالمؤتمر الاستشاري السياسي، الذي يضم ممثلين عن الأحزاب الصغيرة المرتبطة بالحزب الشيوعي، إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني ومنصات الرأي العام، وفي الثانية، يُفتح الباب للنقاش داخل الحزب، لكن القرار النهائي يُنفذ دون اعتراض، فيما يشبه إجماعاً منضبطاً لا يحتمل التشرذم أو المناورة.

الرئيس بينغ أضاف مصطلحاً جديداً عام 2019: ”ديمقراطية العملية الكاملة“، أي تلك التي تبدأ بالتخطيط وتمر بالاستشارة وتنتهي بالتنفيذ، والديمقراطية هنا ليست لحظة انتخاب، بل منظومة مستمرة من التشاور والرقابة والتقييم، كما تقول بكين.

النموذج الصيني لا يتوقف عند التنظير، بل يقدم نفسه بديلاً عملياً للدول النامية، نموذجاً يمزج بين الانضباط والاستقرار، بين الكفاءة والتنمية.

والصين هنا لا تخجل من نقد الديمقراطية الليبرالية، بل تهاجمها بأدوات التحليل والواقع، وتقول إن الانتخابات الغربية سطحية، تُصنع قادة بلا خبرة، وتُكرس حكم الشعبويين على حساب أصحاب الكفاءة، وإن التناوب الحزبي يعطل التنمية، ويحوّل الدولة إلى رهينة للتجاذبات.

وترى بكين أن الغرب يهّمش الفقراء ويهتم بالخب، ويعجز عن إدارة الأزمات، كما حصل في جائحة كورونا، حين بدا النظام الصحي والسياسي في واشنطن وروما هشاً أمام فيروسات صغيرة.

المقارنة بين النموذجين ليست بسيطة طبعاً، ومع ذلك، لا يُنكر أحد أن الصين نجحت في بناء نموذج مستقر وفعال في إدارة شؤونها، وأنها تقدم هذا النموذج الآن للعالم باعتباره أكثر ملاءمة لكثير من الدول التي ترى في الديمقراطية الليبرالية ترفاً لا تحتمله بنيتها أو تهديداً لاستقرارها.

والصين لا تقول إنها تملك النموذج الوحيد، بل ترفض فكرة النموذج الأوحده، وتدعو إلى ”تعددية أشكال الديمقراطية“، وتُروج لفكرة أن لكل حضارة طريقها في إدارة شؤونها، وأن ما يصلح في باريس أو واشنطن، قد لا يُثمر في بكين أو أديس أبابا أو القاهرة والأهم أنها لا تريد أن تُصدّر ثورة، بل أن تُقدّم نموذجاً.

الصين تكتب المستقبل:

حين تتحول الرقاقات إلى سلاح ناعم للهيمنة

التقدم التقني ما عاد التقدم شأنًا علميًا صرفًا أو سباقًا نحو الرفاه، بل سلاح ناعم تُخاض به معارك السيطرة وتُرسَم من خلاله خرائط القوة في القرن الحادي والعشرين.

في هذا المشهد المتحوّل، لا تكتفي الصين بالمراقبة أو الاستهلاك، بل تدخل الساحة بثقلها الكامل، مستثمرة في العقل والآلة، في البيانات والبرمجة التفاعلية "الذكاء الاصطناعي"، لتقول للعالم إن المستقبل ليس حكرًا على الغرب، وإن السيطرة عليه لا تمر فقط عبر السلاح الحربي، بل عبر الشرائح الدقيقة والخوارزميات.

ولأن بكين تدرك أن المعارك الجديدة لا تُخاض في ميادين الحروب، بل في شبكات الاتصالات، في الفضاء السيبراني، في مصافحة "الروبوت"، وفي نظرة الكاميرا الذكية التي تعرف من أنت... حتى لو لم تقل شيئًا.

وعليه فإن ركائز المشروع التكنولوجي الصيني تبدو واضحة ومتماسكة، وأولها، الاستثمار الهائل في البحث والتطوير، حيث خُصصت أكثر من 2.5% من الناتج المحلي للعلم، وأنشئت عشرات مراكز الابتكار، ودربت جيش من المهندسين والعقول الشابة لقيادة هذه الثورة.

وثانيها، السيطرة على البنية الرقمية العالمية، من شبكات الجيل الخامس التي تنشرها "هواوي" في أكثر من 120 دولة، إلى نظام الملاحة من شركة "بايدو" -الملقبة بـ"غوغل الصين"، والذي ينافس جي بي اس الأمريكي، وصولًا إلى تصدير أنظمة المدن الذكية إلى عواصم لا تُعد ولا تُحصى.

وثالثها، الريادة في التقنيات المستقبلية: من البرمجة التفاعلية "الذكاء الاصطناعي" والحوسبة الكمومية، إلى المهمات الفضائية ومحطات المدار، حيث تتحرك الصين بثقة كمن يعيد تعريف حدود الممكن.

لكن التقنية، في فلسفة الصين، ليست فقط اختراعًا داخليًا، بل أداة تأثير خارجي، فهي تُصدّر المعرفة كما تُصدّر السلع: عبر آلاف المنح الدراسية، ومراكز التدريب المنتشرة في عشرات الدول، ونقل النماذج الرقمية الجاهزة للإدارة والرقابة.

كما أنها لا تكتفي ببناء أدواتها، بل تدعو الآخرين لاستخدامها، والانخراط في منظومتها، والتعامل مع خصوصيتها بوصفها المعيار الجديد، لا الاستثناء، ومن هنا، بدأت المعارك الصلبة تتكشف.

ففي أشباه الموصلات، استثمرت الصين أكثر من 150 مليار دولار لتقليص اعتمادها على الغرب بعد العقوبات، وفي البرمجة التفاعلية ”الذكاء الاصطناعي“، تتصدر براءات الاختراع وتُطوّر نماذج تثير إعجابًا وخوفًا معًا.

وفي الأنظمة الرقمية، يخوض ”هارموني OS“ معركته الخاصة مع ”أندرويد“، ويدخل ”وي تشات“، حلبة المنافسة مع ”واتساب“، بينما يسعى ”علي بابا كلاود“ أن يزاوم ”أمازون“ على عرش الحوسبة السحابية.

الغرب، وإن بدا متقدماً في كثير من المسارات، بات يشعر أن الزمن يعمل لصالح بكين، فما يجري اليوم ليس ”حرباً باردة“ جديدة بالمعنى التقليدي، بل ”معركة رقائق وشبكية“، تُخاض على شاشات الحواسيب، وفي مصانع الرقاقات، وفي مختبرات تُجهز لجيل جديد من السيطرة الناعمة.

الصين تكتب حكاية المستقبل بلغتها الخاصة سطرًا سطرًا، وفي كل مرة تضغط فيها بإصبعك على شاشة هاتفك أو حاسوبك، هناك فرصة لأن يكون الصانع صينيًا، والمبرمج صينيًا أيضًا.

التنين الآسيوي..

ديناميات القيادة الاقتصادية العالمية في العصر الحديث

كثاني أكبر اقتصاد في العالم، فإن قفزة الصين من اقتصاد معزول إلى عملاق هائل ليست حكاية عن زيادة الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما، بل قصة رؤية استراتيجية مستقبلية، وسعي دؤوب للابتكار، وإرادة توظيف الموارد بحكمة واقتدار لانتشال الملايين من براثن الفقر.

فمنذ أكثر من أربعة عقود، شرعت الصين في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها إعادة تعريف دورها في الساحة العالمية، والأرقام الفلكية خير دليل بحجم اقتصادي نما بأكثر من 175 مرة بما جعلها مصنع العالم، ومصرفها.

وحتى اليوم، تعد الصين أكبر دولة صناعية وأول دولة تجارية للسلع وأكبر دولة في احتياطات النقد الأجنبي على مستوى العالم، ومع ذلك، فإن مثل هذه المقاييس بالكاد تنقل القصة الكاملة لنهضة التنين الآسيوي، ففي القرى والبلدات الصغيرة عبر البر الصيني غادر أكثر من 800 مليون إنسان ظلمة الفقر إلى فسحة الارتياح المالي وهذا الإنجاز

الصين في عيون طلال أبوغزاله

الضخم - الأكبر في تاريخ البشرية - يتحدث عن نهج سياسي يمزج بين الأهداف التي تقودها الدولة والمبادرات الشعبية.

وقد كانت استراتيجية التنين الآسيوي متعددة المحاور: تراوحت بين الاستثمار الكبير في البنية التحتية إلى إصلاح القطاع الزراعي، ومن انفتاح الاقتصاد على الاستثمارات الأجنبية إلى تعزيز قطاع تقني راند وتنافسي، ومع كل خطوة تم اتخاذها كانت الحكمة هي الأساس، فعلى سبيل المثال، تركز مبادرة "صنع في الصين 2025" من كونها مركز إنتاج وتجميع إلى راندة في البحث والتطوير، لتظهر مثل هذه الخطوة مدى استعداد الصين للتركيز على المستقبل ومراعاة تكتيكاتها.

واليوم تحمل معظم سلاسل التوريد العالمية للإلكترونيات ولوحات أنظمة الطاقة الشمسية وحتى السيارات الكهربائية ختم "صنع في الصين". وفي الحقيقة فإن صناعة السيارات الكهربائية لوحدها حكاية، ففي معرض بكين للسيارات 2024 والذي افتتح الأسبوع الماضي عرضت الكثير من المركبات المدهشة بمواصفات يحلم بها الكثير وخاصة الكهربائية منها إن المعجزة الصينية، في جوهرها، قصة متعددة الطبقات من الطموح والسعي الذي لا يلبس للتقدم لذلك أقول دائما إنها واحدة من أكثر الدروس المؤثرة في العالم: التحولات الاقتصادية ممكنة مع المزيج الصحيح من السياسات والصبر والأهداف الجريئة لإعادة تشكيل المبادئ الأساسية للمجتمع.

كيف سبقت الصين العالم في سباق الطاقة النظيفة

بينما يتحدث الآخرون عن البيئة والتغير المناخي في المؤتمرات والندوات كانت الصين تبني مصانع خضراء وتغلق مناجم فحم وتحول الأرقام إلى وقائع.

العالم كان يراقب بكين وهو يظن أنها ستبقى رهينة الفحم لكنها فاجأت الجميع بالعمل الدؤوب دون ضجيج لتصبح أكبر مستثمر في الطاقة النظيفة بأكثر من أكثر من 500 مليار دولار ضُخت في عام واحد وأغلقت أكثر من ألف منجم للفحم وفي مقابلها افتتحت عشرات الآلاف من المشاريع البيئية انتشرت من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب

إذاً نحن أمام ريادة صينية خالصة بتحويل المحن إلى منح وفرصة اقتصادية فهي الأكثر تلويناً للهواء وهي أيضاً الأكثر تصميمًا على تنظيفه ولا تهرب من التزاماتها، بل توسعها لتشمل دولاً كثيرة.

مبادرة الحزام والطريق أصبحت اليوم أيضًا طريقًا للطاقة النظيفة من محطات شمسية في المغرب إلى مشاريع الهيدروجين الأخضر في الخليج وهي هنا لا تقدم فقط التمويل، بل الرؤية ولا تعرض فقط التقنية، بل الشراكة الكاملة

في الصين؛ لا تُفصل التنمية عن البيئة ولا يُنظر إلى الاقتصاد كعدو للهواء النقي، بل تُبنى المصانع لتكون أقل استهلاكًا وأكثر إنتاجًا ويُدعم الابتكار لأنه وسيلة للبقاء في صدارة العالم لا مجرد رفاهية.

وهنا صنعت الصين لنفسها طريقًا لم يسبقها إليه أحد. ثمانون في المئة من ألواح الطاقة الشمسية في العالم تُصنع فيها، وستون في المئة من توربينات الرياح ونصف السيارات الكهربائية في العالم تخرج من مصانعها، وكل هذا لم يأت من فراغ، بل من تخطيط عميق وفهم استراتيجي طويل المدى.

في بكين لا أحد يبيع الوهم، بل كل شيء يُقاس على الأرض من نسبة الكربون إلى عدد المزارع الشمسية، ومن كفاءة البطاريات إلى صعود السيارات النظيفة في الشوارع.

وهي هنا لا تفرض هذا النموذج بالقوة، بل تقترحه بشراكة. فتراها تمد يدها للعالم العربي كصديق يقدم الاستدامة دون التخلي عن السيادة؛ ويرفد التقدم دون تبني النماذج الغربية، بل بناء طريق خاص يجمع بين ما هو عملي وما هو قيم.

الصين اليوم تقدم درسًا مهمًا للعالم أن الالتزام البيئي لا يضعف الدولة، بل يقويها، وأن من يمتلك الطاقة النظيفة يمتلك المستقبل، وأن التنمية الحقيقية هي تلك التي تحسن حياة الناس وتحمي مستقبل أطفالهم.

الصين وموقفها مع فلسطين:

موقف لا تهزّه التحولات الدولية

لم تكن قضية شعبنا يومًا قضية تُقاس بالمصالح وحدها، فهي اختبار للضمير، وللثبات، ولطريقة النظر إلى العالم والصين، على طريقتهما، اختارت منذ البدايات أن تقف في الزاوية التي تُوجع الأقوياء، لم تكن تملك يومها سوى التضامن والكلمات وبعض الأسلحة القديمة، لكنها قالت كلمتها مبكرًا: فلسطين ليست وحدها.

الصين في عيون طلال أبوغزاله

ومنذ ذلك الوقت، تعيّر العالم وتبدّلت التحالفات، لكنّ بكين لم تغيّر موقعها كثيرًا، تغيّرت نبرة الصوت، اختلفت الأدوات، نضجت اللغة، لكن الجوهر بقي على حاله: لا تسوية بلا عدالة، ولا عدالة دون دولة للفلسطينيين.

ماو كان يرى فلسطين شبيهة بالصين: كلاهما يحاول أن ينهض من تحت الركام ففي ستينات القرن الماضي، لم تكن الصين لاعبًا اقتصاديًا عالميًا، لكنها كانت تملك ما تسميه "الشرعية الثورية"، حيث دعمت حركات التحرر، وسلّحت، ودرّبت، وأمنت بأن معركة فلسطين تشبه إلى حدّ كبير معركتها ضدّ الإمبريالية ولم يكن ذلك مجرد تموضع سياسي، بل موقفًا نابغًا من ذاكرة بلد يعرف معنى الاحتلال والتجزئة والتهميش.

اليوم، تقول الصين إن حلّ الدولتين هو المسار الوحيد، وتكرر ذلك على كل منبر دولي، تُدين الاستيطان، ترفض مشاريع التهويد، تطرح خططًا ومبادرات، وتستخدم حق النقض حين ترى أن مجلس الأمن بات منصة للتبرير بدلًا من الحل.

وفي غزة، بعد "طوفان الأقصى"، رفعت بكين صوتها أكثر مما اعتادت أدانت، حدّرت، ووصفت ما يجري بالإبادة، وفي الشارع الصيني، كان الناس يتعاطفون بوضوح مع الفلسطينيين، ويطرحون أسئلة صعبة عن صمت العالم.

بكين على الأقل تحاول أن تطرح روايتها الخاصة، وتُخبرنا أن العالم لا يُختصر في بيان أمريكي، وأن العدالة لا ترى بعين واحدة.

في الصين المعلم قائد والأسرة شريك

والجامعة مشروع وطني

في عالمٍ يتراخى فيه التعليم في زوايا الترف، أو يتحوّل إلى امتياز طبقي لمن يملك أكثر، كان في الصين شيء مختلف يجري، شيء يُشبه المختبر الكبير حين قرّرت أمة أن تصنع عباقرتها.

لا تُخفي الصين طموحاتها ولا تحاول أن تُجمل اندفاعها، تقول لك منذ البداية: نريد أن نكون في المقدمة، وعندها، لا مجال للمجاملات، من المدرسة الابتدائية حتى قاعات الجامعات، كل شيء في مكانه لخدمة مشروع واحد: إنتاج الإنسان القادر على حمل المشروع الصيني إلى نهاياته.

لا أحد يستغرب حين يسمع أن الصين تخرّج مليوناً ونصف المليون مهندس كل عام، ولا أحد يندش حين يعرف أن أغلبهم ينتمون لتخصصات البرمجة التفاعلية "الذكاء الاصطناعي" وأشباه الموصلات. هذا ليس سابقاً في الورق... بل على الريادة والمقدمة.

لكن لماذا تهتم بكين لهذا الحد، لأن التعليم في الصين ليس مساحة فردية، بل خطة جماعية الطالب لا يركض خلف شهادة فقط، بل خلف مكان في المستقبل، والبلاد لا تكتفي بإحصاء الشهادات، بل تربط كل تخصص بحاجة السوق، وكل مقعد جامعي بهدف استراتيجي.

المدارس تُدار كأنها مصانع، والمعلم هناك لا يُنظر إليه كملقّن، بل كقائد أخلاقي وروحي، والأسرة لا تراقب عن بُعد، بل تشارك في عملية المتابعة بشكل يومي، والأجداد لا يتقاعدون عن المهنة... بل يتحوّلون إلى مساعدين في ضبط التفوق.

ثم تأتي الجامعات، تلك التي تُنفق عليها الحكومة بلا تردد، مختبرات في كل مكان، وشراكات مع كبرى الشركات، ومنح تعري العقول بالبقاء، وتُقنع العاندين من الخارج أن الوطن لا يقل إثارة عن الجامعات الغربية.

في العالم العربي، ربما لم ننتبه بعد إلى ما تفعله الصين، ربما ما زلنا نراهن على أن إصلاح التعليم يبدأ بمؤتمر وزاري، لكن الدرس الصيني واضح: من أراد أن ينافس، فعليه أن يبدأ من الفصل الدراسي... لا من قاعة الاجتماعات.

الصين تبني نهضتها على عقول أبنائها لا تسألهم أن يحلموا فقط، بل تدربهم على تحويل الحلم إلى براءة اختراع، فمن يراقب مشهد التعليم في بكين، يعرف أن الهيمنة لا تبدأ من الميناء أو المصنع، بل من الكتاب، ومن السبورة، ومن المعلم.

نحن بأمس الحاجة إلى ما تملكه الصين: الرغبة في التقدم، الجرأة على التغيير، والتعامل مع التعليم كقضية مصير... لا كشأن إداري.

قد لا تُثير المدارس الصينية إعجاب دعاة الليبرالية الأكاديمية، لكنها تُثير شيئاً أهم: الاحترام، احترام أمة قررت أن تكتب فصول صعودها بقلمها، لا بقلم الغرب.

الصين لا تُنافس في البرمجة التفاعلية...

بل تعيد تعريفها

البرمجة التفاعلية المسماة بالذكاء الاصطناعي ليست برنامجاً ولا مجرد نسخة مطورة من محركات البحث، بل سلاح، ومن لا يصنعه، سيخضع له، ومن لا يتحكّم فيه، سيخضع لمن يفعل.

الصين في عيون طلال أبوغزاله

أميركا تعرف هذه الحقيقة، وتعرف أن قوتها لم تعد في حاملات الطائرات فقط، بل في السيليكون والبيانات والخوارزميات، وتعرف أن من يملك البرمجة التفاعلية يملك القوة الناعمة والصلبة في آن: من سلاح الجو إلى الإعلانات، من منصات التعليم إلى أنظمة المراقبة لكنها لم تعد وحدها في الملعب.

بهذوء خطير، بدأت بكين تضع القواعد الخاصة بها، أكثر من 70% من براءات الاختراع الجديدة في البرمجة التفاعلية تأتي من هناك، والجامعات تتحول إلى حاضنات، والشركات، مثل "بايت دانس" و"تينسنت" و"علي بابا" لم تعد نسخًا صينية من وادي السيليكون... بل مختبرات تصنع لغتها الخاصة.

الدولة حين تقرر وضع خطة وطنية بحلول 2030، يجب أن تكون الصين القائد الأول في البرمجة التفاعلية لا مجرد مُنافس... بل المرجع لذلك، أنشئت جامعات متخصصة، وأُدرجت تعليم الخوارزميات من المراحل المبكرة، وشجعت الشركات على ابتكار تطبيقات لا تُنافس فقط... بل تُسيطر.

من "الانتماء الاجتماعي" إلى المدن الذكية، من المراقبة البيومترية إلى الروبوتات التي تُدرّس، كل شيء يُدار بخوارزميات تُراقب، تُحلل، تُقرر.

الغرب أيضا قلق من سحب البساط، لذا يتهم الصين بأنها تستخدم البرمجة التفاعلية لفرض الرقابة، لا لتحرير العقول، يتحدث عن الخصوصية، والحقوق، وحرية التعبير، لكن الصين لا تُنكر أنها تستخدم هذه الأدوات لضبط مجتمعها، ولحماية نموذجها، ولمنع "الفوضى الغربية" من اختراق حدودها الرقمية.

في المقابل، تطرح بكين سؤالاً: من يحق له أن يُقرر كيف نستخدم البرمجة التفاعلية ولماذا تكون القيم الغربية المزدوجة هي المعيار؟ ولماذا تُنتج الخوارزميات في كاليفورنيا، ثم تُستخدم لتحليل سلوك البشر في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

المعركة المقبلة ستكون في الأسواق، وفي البيانات، وفي البرمجة التفاعلية من سيدرب الخوارزميات؟ ومن سيضع القيم داخلها؟ ومن سيصنّعها إلى الآخرين؟

في العالم العربي، ما زلنا في بدايات هذه اللعبة، نستورد التطبيقات نُدرّس البرمجة التفاعلية ببطء، ونتعامل معه كترف، لا كضرورة استراتيجية لكن الصين تُعلمنا درساً مختلفاً: لا تترك المستقبل يُكتب بلغة غير لغتك لأن من يملك الخوارزمية... يملك الحكاية.

الصين تغير قواعد اللعبة خارج الغلاف الجوي..

الفضاء ليس محايداً

لم يكن الفضاء يوماً ساحة محايدة لا في الحرب الباردة، ولا في الحروب الجديدة، ففي الخلفية، كانت دائماً واشنطن تنظر من نافذة وكالة ناسا، وتتخيل الكواكب امتداداً لنفوذها لكن ما يحدث اليوم يربك الحسابات.

الظل الصيني تمدد إلى ما فوق الغلاف الجوي في صمت، كما اعتادت بكين أن تفعل، بدأت ترسم مساراتها بين النجوم حين اقامت محطة فضاء تُسمى "تيانقونغ" أي القصر السماوي وهي هنا لا تحمل فقط طموحاً علمياً، بل تصوراً حضارياً وهي أيضاً ليست نسخة أخرى من المحطة الدولية، بل بداية سردية مختلفة... وسقف مختلف.

ويكأن الصين تقول لسنا بحاجة إلى إنفاق 100 مليار دولار كما فعل الغرب فبـ 8 مليارات فقط، نبني قلعنا في السماء ونرسل روادنا، ونزرع تجاربنا، ونطور نظاماً بيئياً شبه مكتفٍ، ونستعد لتلسكوب يفوق "هابل" بثلاثمئة ضعف في الرؤية، وأرى أن الهدف ليس الاستعراض، بل الاستقلال وأن المحطة ليست النهاية... بل البداية.

على سطح القمر، هناك فصل جديد يُكتب فيما تستعد ناسا لإرسال بعثتها "أرتيميس" نحو القمر، تستعد الصين بهدوء لمهمات "تشانج آه" المتتالية وهناك مفارقة لا تخفى على أحد وواشنطن تجمع الحلفاء الغربيين حول "أرتيميس" بينما بكين تمد يدها إلى روسيا، والإمارات، وباكستان، ودول أخرى... لنقول: "الفضاء للجميع، لا فقط لأبناء نادي الأقوياء".

لكن لا سذاجة في الفضاء فالصين، التي تبني المحطات وتطلق التلسكوبات، تطور أيضاً أسلحتها المدارية كصاروخ مضاد للأقمار الصناعية وقمار تتحرك بأوامر دقيقة ومركبات قابلة لإعادة الاستخدام، في سباق مع شركات مثل "سبيس إكس".

المشهد يبدو وكأنه بداية "حرب فضاء" باردة لكن بمصالح ساخنة جداً فواشنطن ترد: بقيادة فضاء، وأقمار إنذار مبكر، وحظر مشدد على أي تعاون بين ناسا وبرامج الصين، والعين ليست فقط على القمر... بل على الهيليوم-3، على المياه، على التفوق في التكنولوجيا، على من سيضع القواعد وفي هذا السباق، لا تقف المنطقة العربية خارج الصورة فالإمارات تقف في المنتصف: شريك في "أرتيميس" وشريك في "تيانقونغ" وكذا السعودية تطلق أقماراً صينية لرصد مواردها المائية ومصر تتعاون مع بكين في بناء قدرة فضائية ناشئة.

العلاقات الأمريكية الصينية: لا يوجد تغيير حقيقي

بعد وصول العلاقات بين الصين والولايات المتحدة إلى مستويات مثيرة للقلق، أصبح الخلاف بينهما مخيفاً. وقد تحدثت عن ذلك في مناسبات عديدة من قبل. لقد تفاقم العداء المتزايد بين الجانبين، اقتصادياً وسياسياً، لدرجة أن كلاهما حذر علناً من صراع محتمل مع الآخر. ولكن في خطوة إيجابية، التقى وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين بالرئيس الصيني شي جين بينغ في بكين يوم الاثنين 19 حزيران 2023، في محاولة لتخفيف التوتر وتحسين التواصل بين أكبر اقتصادين في العالم. لم يكن الاجتماع مدرجاً في جدول أعمال بلينكين، إذ تم الإعلان عنه قبل ساعة فقط من عقده، كأول لقاء وجهاً لوجه بين الزعيمين منذ تولي بلينكين منصبه في كانون الثاني 2023. جاء ذلك بعد أشهر من العلاقات المتوترة بين واشنطن وبكين، التي تميزت بالنزاعات حول التجارة وحقوق الإنسان وقضايا تايوان وهونغ كونغ والأمن السيبراني وغيرها من الأمور. وكانت قد أُلغيت في شهر شباط من هذا العام، زيارة مقررة للسيد بلينكين للصين بعد أن أسقطت الولايات المتحدة منطاد صيني عُثر عليه في المجال الجوي الأمريكي يفترض أنه كان لأغراض التجسس خلال هذه الزيارة.

وبعد اجتماع دام لمدة 35 دقيقة في قاعة الشعب الكبرى في ميدان تيانانمين، قال بلينكين للصحفيين: "لقد شددت على أن... التواصل المستمر على المستويات العليا هو أفضل طريقة لإدارة الاختلافات بمسؤولية وضمان عدم تحول المنافسة إلى صراع. سمعت نفس الشيء من نظرائي الصينيين. وكلانا يتفق على الحاجة إلى استقرار علاقتنا". وقال بلينكين إنه "ينظر بوضوح" إلى الصين وهناك "العديد من القضايا التي نختلف عليها بشدة".

بدوره قال شي إن الجانبين أحرزا تقدماً وتوصلاً إلى اتفاق بشأن بعض القضايا المحددة، لكنه لم يوضح ماهيتها، قائلًا أنه يتعين على الصين والولايات المتحدة احترام المصالح الأساسية والمخاوف الرئيسية لبعضهما البعض، وتجنب المواجهة والصراع، والتعاون بشأن التحديات العالمية مثل تغير المناخ والصحة العامة والانتعاش الاقتصادي.

وفي النتيجة اتفق الزعيمان على الحاجة إلى استقرار علاقتهما ومنع المنافسة من التحول إلى صراع، ولكنهما أقرّا أيضاً بوجود اختلافات كبيرة حول العديد من القضايا.

جاء الاجتماع بعد زيارة قام بها المؤسس المشارك لشركة مايكروسوفت، بيل جيتس، إلى بكين في وقت سابق من حزيران حيث التقى الرئيس شي، مما أظهر بعض إمكانات التعاون بين البلدين في قضايا مثل الطاقة النظيفة والابتكار.

كانت زيارة بلينكين للصين جزءاً من جولته الآسيوية، والتي شملت أيضاً اليابان وكوريا الجنوبية والهند. وقال إن رحلته تهدف إلى إظهار التزام الولايات المتحدة تجاه

حلفائها وشركائها في المنطقة، بالإضافة إلى دعم منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة.

وصرح بليكين أيضًا إنه ناقش المخاوف بشأن تصرفات الصين في المنطقة، مثل ضغطها العسكري على تايوان ومطالباتها البحرية في بحر الصين الجنوبي وقمعها للديمقراطية في هونغ كونغ.

كان الاجتماع بين بليكين وشي بمثابة علامة إيجابية على إعادة التواصل ورسالة إلى شعبيهما بأنهما على استعداد للتواصل مع بعضهما البعض. سيحتاج البلدان إلى تحقيق التوازن بين مصالحهما وقيمهما، وإدارة خلافاتهما ومخاطرهما، والبحث عن أرضية وحلول مشتركة.

ومن المبشر أن الخطاب العدائي بين الاثنين قد تراجع. ومع ذلك، فإن طبيعة العلاقة بينهما، حيث يمثل كل منهما كتلة تجارية رئيسية بالإضافة إلى مصالح سياسية مختلفة، ستظل محفوفة بالتحديات والشكوك.

ومن وجهة نظري الشخصية، لا يوجد تقدم، ولا توافق، ولا آمال.

أهمية الحوار بين الولايات المتحدة والصين

شارك وزير الدفاع الصيني الجنرال لي شانغفو في قمة الدفاع الأولى في آسيا في حوار شانغريلا في سنغافورة يوم 4 يونيو 2023. وألقى كلمة انتقد فيها الولايات المتحدة بسبب استخدامها لاستراتيجيات الحرب الباردة وحرية تحرك دوريات الملاحاة الخاصة بها في بحر الصين الجنوبي. وأضاف أن الحرب مع الولايات المتحدة ستكون "كارثة لن يتحملها" العالم، وأن الصين تسعى للحوار لحل النزاع. وعلى الصعيد الآخر، دافع شانغفو عن قرار الصين بالإبحار بسفينة حربية أمام مسار سفينة أمريكية تعبر مضيق تايوان، الأمر الذي وصفته الولايات المتحدة بأنه عمل "استفزازي" و "مناورة غير آمنة". وقال أن دولاً من خارج المنطقة تثير التوترات، وأن الصين لن تسمح للدوريات البحرية للولايات المتحدة وحلفائها بأن تكون "ذريعة لممارسة الهيمنة على طرق الملاحاة".

بدوره وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن، الذي حضر القمة أيضًا، انتقد الصين لرفضها إجراء مناقشات عسكرية، قائلًا أن الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عن مصالحها وقيمهما في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وتعمل بشكل وثيق مع الحلفاء والشركاء لردع

الصين في عيون طلال أبوغزاله

الصين. كما قال أن الولايات المتحدة مستعدة للتعامل مع الصين في المجالات ذات الاهتمام المشترك، مثل تغير المناخ وعدم الانتشار، وأن ”الصراع بين الطرفين ليس وشيكًا ولا حتميًا. ويجب اتباع نسق الردع بقوة الآن - ومهمتنا هي الحفاظ على الوضع كما هو عليه“.

إن ما يميز العلاقة بين الولايات المتحدة والصين هذا العام (2023) هو تعميق التنافس الاستراتيجي وانعدام الثقة، ولكن أيضًا المشاركة والحوار المحدودين، مما أدى إلى زيادة حدة التوتر بينهما. فلدى البلدين مصالح وقيم متباينة بشأن قضايا مثل تايوان وهونغ كونغ والتجارة والتكنولوجيا وحقوق الإنسان والأمن الإقليمي. ولديهما أيضًا بعض الاهتمامات المتداخلة بشأن قضايا مثل تغير المناخ وعدم الانتشار والحوكمة العالمية. ويعد التحدي الذي يواجه كلا الجانبين هو كيفية إدارة خلافاتهما دون التصعيد إلى صراع أو فصل اقتصاديهما أو مجتمعهما.

تعتمد فرص التعاون بين الولايات المتحدة والصين إلى حد كبير على استعدادهما وقدرتهما على ترتيب علاقتهما واتباع حلول عملية للتحديات المشتركة. ويجب عليهما المشاركة في الحوار واتخاذ تدابير بناء الثقة للحد من سوء الفهم وسوء التقدير.

من المرجح أن تظل العلاقة بينهما تنافسية ومثيرة للجدل، ولكن يمكنها أيضًا أن تشمل على التعاون والمشاركة. سيحتاج البلدان إلى تحقيق التوازن بين مصالحهما وقيمهما، وإدارة خلافاتهما ومخاطرهما، والبحث عن أرضية وحلول مشتركة. سيكون لمستقبل العلاقة بينهما آثار كبيرة عليهما وكذلك على السلام والاستقرار والازدهار على الصعيدين الإقليمي والعالمي. إن الحوار بين هذين العملاقين أمر حيوي وهام بالنسبة لنا جميعًا.

ازدياد فرص اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة والصين

لقد قمت بتحليل التوترات السياسية بين الصين والولايات المتحدة منذ سنوات. وقلت سابقًا في مناسبات عديدة أن هناك خطرًا كبيرًا من اشتباك البلدين في حرب مع بعضهما البعض. لسنوات، كان التوتر بين الصين والولايات المتحدة يتنامى، مع تزايد احتمال حدوث صراع بينهما بشأن تايوان، وهي جزيرة تتمتع بالحكم الذاتي وتصر بكين أنها جزء من أراضيها ولكن واشنطن تعتبرها دولة مستقلة.

تفاقت حدة التصاعد مؤخرًا بأزمة المنطاد الصيني الذي حلق في أجواء الولايات المتحدة وتم إسقاطه من قبل السلطات الأمريكية على أساس أنه عمل عدائي غايتة التجسس، والبحث جاري حاليًا عن حطامه لفحصه. ومع أن الصين أعلنت أن المنطاد مدني ضل طريقه إلا أن حدة التصاعد مستمرة ومرشحة، في ضوء ما يتمخض عن التحقيق، لأن تصبح أزمة جديدة تضاف لسلسلة من الخلافات السابقة.

أضف لذلك أهمية تايوان الاستراتيجية حيث تحتل تايوان موقعًا هامًا قبالة سواحل البر الرئيسي للصين، وتقدم لكلا البلدين ميزة حيوية من حيث الوصول إلى الطرق الجوية والبحرية للتجارة والعمليات العسكرية. كما أنها مقر شركة تايوان لصناعة أشباه الموصلات المحدودة، أكبر مصنع لأشباه الموصلات في العالم. على هذا النحو، أصبحت تايوان واحدة من بؤر التوتر الرئيسية في شرق آسيا، بينما يحاول طرفي النزاع التفوق على الآخر.

وتسعى الولايات المتحدة لحماية مصالحها في شرق آسيا من التوسع الصيني، أيضًا بالعمل على خلق الصين من خلال الحد من وصولها إلى التكنولوجيا المتقدمة لأجل إبطاء تطورها ومنعها من أن تصبح تهديدًا أكبر. وقد أدت هذه السياسة إلى زيادة التوترات بين البلدين، مما دفع بعض المحللين إلى الاعتقاد بأن المواجهة العسكرية قد تكون مرجحة في المستقبل القريب بسبب زيادة مستويات الخطاب المتشدد من كلا الجانبين. هذا وازداد الحشد البحري الصيني في المياه التايوانية بحثًا عن فرص استفزازية، بينما قامت سفن البحرية الأمريكية بدوريات على الشواطئ التايوانية لإظهار التضامن مع تايبيه.

قال أحد الأعضاء البارزين من الحزب الجمهوري في الكونجرس الأمريكي مؤخرًا أن احتمالات الصراع مع الصين بشأن تايوان مرتفعة جدًا، حيث أرسل الجنرال الأمريكي مايك مينيان قائد قيادة التنقل الجوي مذكرة إلى الإدارة الأمريكية، يذكر فيها أنه يتوقع أن الولايات المتحدة ستواجه الصين في العامين المقبلين.

وقال الرئيس الجديد للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي، مايك ماكول، إن الاحتمالات كبيرة جدًا لدرجة أننا قد نشهد صراعًا مع الصين وتايوان. في هذه الحالة، سيتعين على الإدارة الأمريكية الرد، دون أن تنسى أن الناتو سيتدخل أيضًا.

يدرك كلا البلدين أن الحرب الشاملة يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة ليس فقط بالنسبة لهما ولكن على الدول الأخرى أيضًا، إضافة إلى إجراءات أخرى أقل خطورة مثل الحرب السيبرانية الجارية بالفعل.

المواجهة بين الولايات المتحدة والصين

سبق أن حذرت أن الحرب بين الصين والولايات المتحدة تلوح في الأفق حيث يتأرجح التوازن العالمي ويتطلع منافس مكافئ للولايات المتحدة من حيث القوة العسكرية والاقتصادية إلى موقع القيادة العالمية. يوضح التاريخ أن التغيير في النظام العالمي يصبح مرجحاً عندما تنمو الدولة المعارضة تفتياً واقتصادياً وعسكرياً وتصبح متعشة للهيمنة العالمية.

لطالما فرضت الولايات المتحدة على الصين عقوبات تكنولوجية واقتصادية في محاولة لوقف تقدمها، ومع ذلك لا تزال القوة الصينية تواصل التقدم، وتجد طرق مبتكرة لمواجهة الإجراءات الأمريكية، وبناء بيئتها الاقتصادية العالمية الخاصة حيث يمكنها مواصلة الازدهار. كما أنشأت الصين تحالفات مع دول معادية لأمريكا علانية استناداً إلى قاعدة "أن عدو العدو هو صديق محتمل". ويمكن ملاحظة ذلك من خلال العلاقات القوية التي تربطها بروسيا والزيارة الرسمية الأخيرة التي قام بها رئيس مجلس الدولة الصيني إلى روسيا، والتي تهدف بوضوح إلى إظهار قوة العلاقة بين البلدين واستعدادهما لدعم بعضهما البعض. إن الصين هي منافس قوي وتريد أن تظهر قوتها أمام الجميع.

لقد تفاقم هذا الوضع بسبب ضعف الولايات المتحدة محلياً ودولياً. فهي تواجه واحدة من أصعب الفترات في التاريخ الحديث، مع زيادة التضخم، ونظام مصرفي معقد، وزيادة الشعبوية، وزيادة الاستقطاب بين العامة الذي يقسم المشهد السياسي بطرق مثيرة للقلق للغاية. إن الجهود المبذولة للحد من صعود الصين اقتصادياً وتكنولوجياً وسياسياً جارية بالفعل، حيث يُظهر التاريخ أن هذه الحروب الفرعية هي مقدمة لنزاع شامل. لا يمكن وجود دولتان تفودان العالم، ويتم التحرك الآن بشكل استراتيجي استعداداً للمعركة.

ازدادت إمكانية المواجهة بين الولايات المتحدة والصين بدرجة كبيرة حيث أبلغت وزارة الدفاع الأمريكية الكونجرس في 15 مارس 2023 أن الجيش الأمريكي يجب أن يكون جاهزاً للمواجهة مع الصين. كما يحث البنتاغون الكونجرس على الموافقة على 842 مليار دولار لدعم وتحديث إمكانيات الجيش الأمريكي في ظل التهديد الصيني.

وفي خطابه أمام الكونجرس الأمريكي، قال الجنرال مارك ميلي، رئيس هيئة الأركان المشتركة، "لأول مرة في تاريخ الأمة، تواجه الولايات المتحدة قوتين نوويتين رئيسيتين، تتنافس مصالحهما الأمنية الوطنية الحيوية مع الولايات المتحدة". وتابع قائلاً: "تصرفات الصين تدفعها على طريق المواجهة والصراع المحتمل مع جيرانها وربما الولايات المتحدة".

واستكمل حديثه: ”الاستعداد للحرب والردع مكلف للغاية، لكنه ليس بنفس تكلفة خوض الحرب. وهذه الميزانية تمنع الحرب وتهيننا لخوضها إذا لزم الامر“.

بدوره قال وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن الثالث للكونجرس ”هذه ميزانية مدفوعة بالاستراتيجية، وأيضاً مدفوعة بجدية تنافسنا الاستراتيجي مع جمهورية الصين الشعبية“. وشرح بالتفصيل كيف سيتم إنفاق الميزانية، بما في ذلك إنفاق 9 مليارات دولار لبناء القدرات العسكرية في المحيط الهادئ من أجل الدفاع عن الحلفاء.

تتسبب المواجهة العسكرية حتماً بخسائر مأساوية جسيمة على الجانبين ولكنها تنتهي باتفاقيات بين أطراف الصراع مع ظهور نظام عالمي جديد تحكمه الولايات المتحدة والصين لتشكيل عالمنا المستقبلي.

— العلاقات الأمريكية الصينية-أوجه شبه متزايدة وتوترات متزايدة —

يُنظر إلى الولايات المتحدة والصين في كثير من الأحيان على أنهما بلدان متنافسان لهما وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية العالمية. ومع ذلك، يكشف الفحص الدقيق أن العديد من خلافاتهما تنبع من أوجه التشابه المتزايدة بينهما، حيث تطبق الولايات المتحدة استراتيجيات صناعية لتعزيز أهدافها الوطنية الخاصة، بينما تحافظ الصين على نهجها الاقتصادي الذي تقوده الدولة.

لعبت الصين لعبة العولمة بشروطها الخاصة، حيث قامت بحماية وتعزيز صناعاتها بينما استغلت الأسواق الخارجية. وقد دعمت الحكومة الصينية قطاعات رئيسية لأسباب تجارية وأخرى تتعلق بالأمن القومي، مثل الاتصالات وأشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى الحد من دخول الشركات الأجنبية إلى سوقها بينما استفادت من انفتاح الدول الأخرى واحتياجاتها المتزايدة لسلعها. ولقد أدت هذه الاستراتيجية إلى نمو اقتصادي وتقدم تكنولوجي، مما أثار أيضاً الاستياء وردود الفعل السلبية من الشركاء التجاريين.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تريد أن يُنظر إليها كمؤيدة ومنفذة للوائح الاقتصادية العالمية والتجارة الحرة والأسواق المفتوحة والمنافسة العادلة، إلا أنها في الآونة الأخيرة اتخذت تدابير مماثلة لتلك التي تتخذها الصين من خلال فرض التعريفات وكبح الاستثمارات الأجنبية ودعم الصناعات المحلية، ما أثار المخاوف بشأن عدم عدالة الممارسات التجارية الصينية وسرقة الملكية الفكرية والتهديدات للأمن القومي، وهو ما يؤدي بوضوح للشعور

الصين في عيون طلال أبوغزاله

من قبل الولايات المتحدة بعدم الأمان والرغبة في الحفاظ على هيمنتها وسط نفوذ الصين المتزايد. بل أجروا على القول إن الولايات المتحدة لا تعرف كيف تتعامل مع النمو الهائل لهذا العملاق الذي يهدد نفوذها الاقتصادي، وهو الآن جاهز لتولي الصدارة على المسرح العالمي من خلال كونه منافساً على قدم المساواة في كل مجال من مجالات النشاط الاقتصادي تقريباً.

وقد أثر الصراع التجاري بين هاتين الدولتين سلباً على اقتصاديهما وعطل سلاسل التوريد في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى التجزئة وعدم اليقين الاقتصادي. كما أدى التنافس التكنولوجي بين البلدين إلى التجزئة وعدم اليقين فيما يتعلق بالابتكار، حيث أدى هذا التنافس إلى زيادة احتمال نشوب نزاعات وعدم استقرار على نطاق عالمي.

وبصفتي عضواً استشارياً في لجنة منظمة التجارة العالمية (WTO) المعنية بتحديد مستقبل التجارة ورئيساً للجنة إجراءات الأعمال لدعم مجتمع المعلومات، أرى أن هناك حاجة ملحة إلى لوائح جديدة للإشراف على الاقتصاد العالمي حيث تسعى كل من الولايات المتحدة والصين إلى تحقيق أجدتها الخاصة. لذلك يجب أن تسمح هذه اللوائح بالمرونة والتنوع في السياسات مع تثبيط الاستراتيجيات التنافسية الضارة، وضمان تكافؤ الفرص لجميع أصحاب المصلحة مع الحفاظ على سلاسل التوريد السليمة التي يعتمد عليها العالم.

العلاقات الصينية-الأمريكية أساسية لمستقبل مشترك

إن دعوة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى "بناء مجتمع إنساني له مصير مشترك" ستحظى بفرصة أفضل للتحقيق، لو كانت الولايات المتحدة مستعدة لتجاوز التحديات، واغتنام الفرص الجديدة.

بعد الانتخابات العامة الأخيرة، وأعمال الشغب في الكابيتول هيل في 6 يناير في العاصمة الأمريكية واشنطن، ومحاكمة الرئيس السابق (دونالد ترامب) لعزله، يتوجب على الولايات المتحدة ترك التحديات والانتقال إلى الفرص والحلول الجديدة.

يجب أن نتذكر الأمة الأمريكية كلمات الرئيس الأسبق (أبراهام لنكولن) في رسالته السنوية إلى الكونغرس، في الأول من ديسمبر عام 1862، أثناء الحرب الأهلية حين قال: "ليست المسألة من منا لديه المقدرة على التخيل بشكل أفضل، ولكن المسألة هل يمكننا جميعاً أن نفعل ما هو أفضل؟ ... يجب أن نحرر أنفسنا أولاً، وبعدها سننقذ بلدنا..."

أيها المواطنين، لا يمكننا الهروب من التاريخ، فإما أن ننقذ بنبل آخر أفضل أمل متبقٍ للأرض، أو نضيعه بخسة“.

لقد حان الوقت للولايات المتحدة لتحرر نفسها مرة أخرى، وتعيد النظر في المبادئ الأولى لعظمتها، وأهمها التسامح، الذي هو مطلوب الآن ليس فقط بشكل عاجل، ولكن بشكل وجودي، لإطلاق خطاب جديد من أجل التعاون والقدرة على مواجهة الأزمات على مستوى العالم. بهذه الروح، يمكن للولايات المتحدة والصين، السعي لتعزيز التسامح الدولي، والتنمية المستدامة، والتعاون على مستويات متعددة على الصعيد العالمي. إننا بحاجة إلى دعوة واضحة للعمل.

أولاً، بعد حوالي أسبوعين من الانتخابات العامة الأمريكية في 3 نوفمبر من العام الماضي، كان الاحتفال باليوم العالمي للتسامح. استجبتُ أنا والشريك المؤسس لمؤسسة منتدى التحديات العالمية (والتر كريستمان)، وأصدرنا إعلان شراكة عالمية. إن هدفنا هو ربط العالم عبر بناء الثقة المتبادلة، ومواجهة التحديات الناشئة في القرن الحادي والعشرين. في عالم وثيق الاتصال ببعضه البعض، لقد أصبح المحلي عالمياً، وأصبح العالمي محلياً، أكثر من أي وقت مضى. وأصبح للتحديات البعيدة تأثيرات عالمية. وإن أي تهديد جماعي، مهما كان بعيداً، يصبح عالمياً.

لذلك، يجب أن نتصدى للتحديات ونتعاون. المطلوب الآن هو حملة عالمية تشجع روح الشراكة الجديدة من أجل القدرة على مواجهة الأزمات العالمية، مع احترام احتياجات الصين والولايات المتحدة في تحقيق التوازن بين التكامل والمنافسة.

ولصياغة خطاب مشترك يحترم البشرية جمعاء، ولتجنب تقسيم الإنسانية إلى كتل متنافسة، يجب على الدولتين أن تصوغا معاً مصالح مشتركة مع بقية العالم. إن ”آخر أفضل أمل للأرض“ هو أن تنضم الولايات المتحدة والصين إلى الدول الأخرى؛ ليعضوا معاً مبادئ الشراكة من أجل القدرة العالمية على مواجهة الأزمات في القرن الحادي والعشرين، مع إعادة التأكيد على أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

ثانياً، يجب أن يعقب خطاب التنصيب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي (جو بايدن)، حول التعافي الوطني، والذي تلقاه الجميع بالقبول، خطاباً حول التعافي العالمي، وأن يتضمن دعوة لبناء شراكات عالمية، من أجل عالم مستدام. لقد أزعجت جائحة كوفيد-19 الجميع، والسؤال الرئيس الذي تواجهه الولايات المتحدة هو ما إذا كانت دول ما بعد الوباء ستصبح أكثر قدرة على إدارة التحديات العالمية المستقبلية.

الصين في عيون طلال أبوغزاله

إن العلاقات المتزنة بدقة بين الولايات المتحدة والصين هي ذات أهمية قصوى للتقدم العالمي، والشعوب جميعها تنتظر تطورها إيجابياً، وإفساح المجال للشراكات من أجل القدرة العالمية على مواجهة الأزمات هو بالتحديد سبب كون الشراكة هي الهدف النهائي والأهم من بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. إن التسامح، والقدرة العالمية على مواجهة الأزمات، وتمكين الشباب من أجل التنمية المستدامة هي خيارات للشراكة قابلة للتنفيذ.

إن التحديات العالمية الناشئة ستكون متعددة، ومتراصة، ومتواصلة ولا يمكن التنبؤ بها. أما التحديات العالمية فتستدعي حلولاً عالمية، ويجب أن نكون جميعاً شركاء فيها.

نحن بحاجة إلى شراكة عالمية جديدة أكثر إنصافاً وتوازناً، وقادرة على أن تدر منافع مشتركة، ويتطلب حدوث ذلك إعادة التفكير الجماعي، على سبيل المثال، في كيف نكون آمنين. لا يوجد أمن مطلق محصلته صفر. نحن مترابطون. كما أننا بحاجة إلى تفكير جديد، أي: يتضمن مفاهيم، وآليات، ووسائل؛ لتحقيق عالم آمن.

يجب أن يرد الرئيس (بايدن) بإيجابية على دعوة الرئيس (شي) من أجل "بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك من أجل البشرية".

وأخيراً، أوجه الدعوة إلى البشرية جمعاء للاصطفاف؛ لدعم تصريح الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش)، بأنه إذا تباعدت الولايات المتحدة والصين عن بعضهما البعض، فإن العالم يهدده خطر الانقسام إلى كتلتين متنافستين. يجب على الشعوب جميعها في كل مكان دعم ندائه الدولتين؛ للتعاون من أجل التغلب على التحديات الرئيسية، بما في ذلك جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ.

إن قضيتنا الحالية هي: ما أفضل السبل للانتقال من التحديات إلى الفرص، ثم إلى الحلول - عبر إطلاق مسعى جديد لتعزيز القدرة العالمية على مواجهة الأزمات عبر شراكات من أجل التنمية المستدامة.

لقد بدأت بخاطرة للرئيس الأمريكي العظيم (لينكولن). وسأختم بحكمة من الصين، من أقوال (كونفوشيوس): "يستطيع أصحاب الفضائل أن يتعاونوا، حتى عندما لا يتفقون، ولكن لا يستطيع أصحاب الصفات الخسيسة أن يتعاونوا، حتى عندما يتفقون".

لنواجه جميعاً، مع بعضنا البعض، الانقسامات والأزمات العالمية، ونتغلب عليها، عبر تذكر فضائلنا.

الفهم الغربي الخاطئ للصين يضر بالطرفين

منذ عقود طويلة ظلت وجهات النظر الغربية بشأن الصين تتشكل ، بمزيج قوي من التحيزات التاريخية، والتصورات الأيديولوجية المسبقة، والتفكير القائم على التمني، وهيمنة روايات الدولة الاستبدادية الصاعدة على الخطاب، حيث صورت الصين على أنها خصم يجب احتواؤه وليس شريكا يجب فهمه. ومع ذلك فقد حان الوقت للاعتراف بأوجه القصور في فهم الغرب ، وإعادة تقييم نهجه في التعامل مع الواقع المتعدد الأوجه للمجتمع والاقتصاد والحكم في الصين.

والواقع يقول إن الحجم الهائل للتحول في الصين وسرعته يتحدى التصنيفات الغربية السطحية ؛ فمن الأفق الحضري المذهل لشانغهاي إلى المناظر الطبيعية الوعرة في ريف يونان الغنية بالموارد الطبيعية ، والتي لديها أكبر تنوع في الحياة النباتية في البلاد ؛ إذ يعد التنوع في الصين واسعاً بقدر ما هو نابض بالحياة، فافتصادها، الذي كان مدفوعاً بعقود من النمو السريع، يقف الآن كعملاق على الساحة العالمية، حيث يعيد تشكيل سلاسل التوريد العالمية، ويدفع الابتكار التكنولوجي إلى مستويات غير مسبوقة.

ولكن سعي الغرب إلى تحويل الصين إلى خصم متجانس ، يعني الإضرار بشعبها ومصالح الطرفين، ومن أجل التغلب على تعقيدات القرن الحادي والعشرين، يتعين على زعماء الغرب أن يتخلصوا من النماذج التي عفا عليها الزمن ، والتي شكلت لفترة طويلة نهجهم في التعامل مع هذا التين الصيني ، وهذا يتطلب فهماً أكثر دقة ، يعترف بدناميكية الصين ومرونتها وقدرتها على الساحة العالمية.

والشاهد أنه على مدى العقود الثلاثة الماضية، شهدت الصين تحولاً ملحوظاً دفعته سياسات طموحة تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية واستثمارات رأسمالية كبيرة، وقد دفعت هذه الجهود المتضافرة بكين إلى الساحة العالمية باعتبارها قوة هائلة، وأعدت تشكيل المشهد الجيوسياسي بشكل أساسي، حيث ارتفع اقتصاد البلاد، متجاوزاً المعالم البارزة بوتيرة مذهلة، مما ضمن في النهاية مكانتها ك ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وهذه الفترة من النمو الاقتصادي السريع لم تدفع الناتج المحلي الإجمالي الصيني إلى مستويات مذهلة فحسب، بل أرست الأساس لظهور طبقة متوسطة مزدهرة، ومع ارتفاع الدخل وتكاثر الفرص، سعد الملايين من المواطنين الصينيين من الفقر إلى صفوف الطبقة المتوسطة، حريصين على المشاركة في الرخاء ، كما أصبحت هذه الطبقة المتوسطة المزدهرة قوة دافعة وراء الاستهلاك المحلي، مما أدى إلى تغذية الطلب على السلع والخدمات ، وإعادة تشكيل الأسواق العالمية في هذه العملية.

الصين في عيون طلال أبوغزاله

والحقيقة أن أصداء العواقب المترتبة على صعود الصين ترددت إلى ما هو أبعد من حدودها، فقد أدت شهيتها للمواد الخام وموارد الطاقة إلى إعادة تشكيل أسواق السلع العالمية، في حين أدى وضعها كمركز للتصنيع في العالم إلى تحويل سلاسل التوريد عبر الصناعات.

علاوة على ذلك، فقد منحها النفوذ الاقتصادي المتنامي قدراً أعظم من النفوذ في المحافل الدولية، الأمر الذي مكنها من تأكيد نفسها باعتبارها لاعباً رئيسياً في تشكيل الإدارة الاقتصادية العالمية.

ولكي يتسنى للغرب الإبحار عبر تعقيدات القرن الحادي والعشرين، يتعين على ساسته أن يبنوا الإطار الثنائي المتمثل في مبدأ ”نحن في مواجهة هم“، وأن يتبنوا نهجاً أكثر دقة و عملية في التعامل مع الصين، وهذا يتطلب الاعتراف بها كمنافس هائل وشريك محتمل في مجموعة من القضايا العالمية، من تغير المناخ إلى الانتشار النووي إلى الأمن الصحي العالمي.

وإلى أن يتقبل الساسة الغربيون هذه الحقيقة، فسوف يستمرون في فهم الصين بشكل خاطئ.

النموذج السياسي الذي طبقتة الصين

وجعل منها قوة اقتصادية عظيمة

لقد استقطبت نهضة الصين انتباه العالم بأسره، ولقد ركز الكثيرون على أن سبب هذه النهضة مرتبط بالنهضة الاقتصادية وهو بالتأكيد بغاية الأهمية، لكن تطور النظام السياسي في الصين تم تجاهله من الكثيرين. وبدون مقدمات مطولة، لقد قامت الصين بتأسيس نظام ”الجدارة“ الذي يمكن أن يوصف بنظام الانتقاء والاصطفاء حيث يتم اختيار القيادة بناء على الأداء والكفاءة، وذلك من خلال عملية غربلة صارمة واستبيانات للرأي العام وتقييمات من داخل المؤسسات وعدة طرق انتقائية أخرى.

يتناغم هذا الأسلوب مع الثقافة الكونفوشية والمتعلقة بمبدأ الجدارة. تعد الصين الدولة الأولى في العالم التي استحدثت امتحان الخدمة المدنية أو ما يسمى بنظام الكوجو. تمارس الصين اليوم بنجاح جيد إلى حد بعيد سياسة الجدارة مع كل الأطراف السياسية ومعايير مبنية على محاربة الفقر وخلق فرص العمل إضافة إلى بناء الاقتصاد المحلي والتطوير الإجتماعي وحماية البيئة بشكل كبير. هذه مجتمعة هي المعيار الرئيسي في انتقاء والارتقاء

بالمسؤولين. ومثال عملي لهذا النهج هو الاطلاع على الملفات الشخصية لقادة الصين الجدد والذي تم انتخابهم في المؤتمر التاسع عشر للحزب. ستة من أصل سبعة من قادة البولتيبورو والمعنيين باتخاذ القرارات السياسية الهامة في البلاد أداروا في السابق محافظات أو بلديات محافظات يوازي حجمها عدة دول مجتمعة، فبدأ الجدارة يجعل أشخاص ضعفاء كجورج بوش ودونالد ترامب أبعد ما يكون عن موقع القيادة. نستطيع التأكيد أن نموذج الصيني معني بالقيادة وليس بالاستعراض كما في الغرب.

إن نظام الحكم الصيني القائم على الاختيار بناء على الجدارة يشكل تحدياً للأنظمة الديمقراطية والديكتاتورية من وجهة نظر الصينيين كون طبيعة الدولة وشرعيتها تحدد من خلال حكومة مؤهلة، يديرها قادة قديرون في تحقيق وتأمين حاجة الشعب. وعلى الرغم من بعض القصور استطاعت السياسة الصينية تقديم أسرع نمو إقتصادي إضافة إلى تحسين مستوى العيش لغالبية الشعب الصيني. وصف تشرشل الديمقراطية بأنها أفضل أسوأ نظام حكم باستثناء الأنظمة الأخرى، لاحتمال اتيانها بالطغاة وهي مقولة صحيحة ومناسبة للثقافة والسياسة الغربية.

لقد تمكن الصينيون من ربط مقولة تشرشل باستراتيجية (سان تزو) خبير الاستراتيجية العسكرية في القرن السادس قبل الميلاد، وذلك باختيار الأقل سوء، مما يعني اختيار نظام يتيح خروج القادة السنين من خلال انتخابات دورية. أن نظام الصين القائم على نظام الجدارة يسعى جاهداً لاختيار أفضل الأفضل وذلك عن طريق تحديد أعلى المعايير للقادة. هذه مسألة شاملة. لكن الجهود الحثيثة تبذل مصحوبة بالمثابرة والاستمرارية. إن سياسة الصين والتنظيم الدستوري والإبداع أسفرت عن نظام قادر على اختيار قادة مؤهلين، وخروج الأشخاص الآخرين. والأسباب متعددة، منها السن، أو عدم تحمل المسؤولية الشخصية عن الأخطاء. إن نموذج الانتقاء والاصطفاء لا يخل من العيوب وما زال تحت التطوير والتخمين إلا أنه يستطيع أن ينافس بقوة النموذج الغربي الديمقراطي.

بين الصين وأمريكا.. صراع أم مواجهة

مازالت تسجل الصين نفسها - وبكل تواضع - في المنظمة العالمية للتجارة على أنها دولة نامية! ورغم اعتراض الرئيس الأميركي (ترامب) على ذلك وإصراره على تحويلها إلى صفة (دولة متقدمة)، وتستفيد الصين من صفتها (النامية) من الميزات التي تعطي للدول النامية، كما أن الصين كانت قد اشترطت عندما انضمت إلى نظام التجارة العالمي، أن تبقى صفتها (دولة

الصين في عيون طلال أبوغزاله

نامية)، من أجل تعديل أوضاعها وقوانينها وبنيتها، وأن تبقى عملتها مستقلة عن الدولار. ومع مرور الوقت.. أصبحت الصين القوة العظمى المنافسة لأميركا، وأصبحت تسهم في 35% من نمو الناتج القومي في العالم، في حين أن حصة أميركا تقلصت إلى 17%، وخلال عقدين من الزمن سيصبح الاقتصاد الأميركي ثلث حجم الاقتصاد الصيني، وعلينا ألا ننسى أن عدد الصينيين هو خمسة أضعاف عدد الأميركيين فالعامل البشري مهم جدا في عملية النمو الاقتصادي خاصة في عصر المعرفة القادم إلى الكون من أوسع الأبواب. يعد القادة الأميركيون نمو الصين الاقتصادي والتكنولوجي، تهديدا للأمن القومي الأميركي، ويتحدثون عن قلق ينتابهم من تصاعد قوة الصين، ونمو اقتصادها الموهول وشديد السرعة، ومن كبر الفجوة بينها وبين أميركا، مما جعلنا نستشعر حربا بين الطرفين، لأن أميركا لن تخلي مكانها ببساطة، كقوة تسيطر على العالم، وستعيش تحت شعور بأن أمنها القومي مهدد، وأنها لا بد أن تتخذ إجراءات معينة للحد من تفوق الصين وتساعد، ومنعها من أن تحقق حلمها بحكم العالم كما تتمنى.

بدأت أميركا إقرار مرحلة العقوبات تجاه الصين، بقرارات أحادية ولا تستند إلى قوانين، وبدأت تتناوش مع الصين، لتستفزها، رغم رفض الصين لما كانت صرحت به، قائلا: "إنها غير مستعدة لتغيير نظامها لتصبح مرتبطة بالنظام العالمي الذي صاغته أميركا"! وبدأت العقوبات الأميركية بالظهور بدءا من العقوبات التجارية، التي لم تنجح في استفزاز الصين، ثم انتقلت إلى العقوبات الاقتصادية وإلى حرب السياسات التجارية المتناقضة وهو ما يعرف بـ "الحرب التجارية"، واستمر الوضع، ولم يتغير شيء من موقف الصين، واستمر الضغط الأميركي الذي أدى إلى (حرب باردة) وليس حربا اقتصادية أو تجارية، مما حرى بالصين كي تصرح غير مرة بأن "على أميركا أن تغير نظام حكمها، لأنه دكتاتوري واستبدادي ومتسلط".

تظهر في الحرب الباردة مجموعة أسلحة وأدوات كثيرة دون الدخول في صراع عسكري نازف.. من خلال تكليف وتوجيه دول أخرى تستعملها كأداة لها في المنطقة مثل استخدام أميركا لـ "هونغ كونغ"، ولكن الصين استخدمت أسلوب "ضبط النفس" ولم تعترض، ولكنها نادت بما نادت به أميركا من قبل قائلة: "إن الوضع في هونغ كونغ يهدد الأمن القومي"، وأصدرت قانونا يتناول النواحي الأمنية.. وهذا هو أسلوب الحرب بالوكالة وهو أسلوب معروف، تتجاذبه مرحلة الحروب الباردة التي تستخدم كل ما لا تستخدمه الحروب الدموية مثل الحرب النفسية، والكلامية، وغير ذلك.

وفي هذا الوقت ذاته يجب أن نتذكر أن هناك أمورا كثيرة تؤثر على النفسية الأميركية مقارنة بالصين في حين أن الصين لا تتوقف عن الاستثمار في العالم، وقد وصلنا الآن إلى

(الحرب الساخنة) بينهما.. مما سيزيد الأمر سوءاً، فبحسب تقارير المنظمات الدولية هناك حاجة إلى 20-30 تريليون لإعادة إعمار العالم وبالأخص منطقتنا العربية التي هي الأكثر دماراً وتضرراً في العالم، الصراع الكبير في بحر جنوب الصين سيكون أداة جيدة لإشعال النار، وهناك محللون قالوا إن الحرب ستنتقل، وها نحن الآن أمام أزمة اقتصادية وجائحة لا مثيل لها تسمى بـ ”الكورونا“ وغير ذلك، مما سيؤدي - حتماً - إلى تحوّل وشيك في قيادات العالم ورموزه وقواه الاقتصادية وتحالفاته، وسيتأثر الناس على كوكبنا، والإنسان الأميركي هو أكثر المتضررين، وستزداد الوفيات بأعداد كبيرة، وسنشهد تغيراً جذرياً في طبيعة الناس، وما يملكونه وما يحكمونه خلال هذا العام وما يليه لأن التعامل بين الدول في العالم سيشهد بشاعة للنظام العالمي الحالي المصاب بالأنانية والهشاشة! ولكن ما شكل إنسان هذه المرحلة؟ إنه إنسان حورب في صحته وانقطع عن العالم الذي كان يعده قرية صغيرة.. إنسان يكره الكل.. إنسان انقطع عن التعليم.. ومن المتوقع أن نخرج من هذه الأزمة برقم مخيف من العاطلين عن العمل.

نحن في أزمة وباء وحروب وسجلات ستصل البطالة فيها إلى ما لا يقل عن 20%، البطالة بخلاف كل المعايير الأخرى هي المعيار ذو الأولوية في خططنا للخروج من أي أزمة، والكارثة الراهنة، أما الحل لهذه المشكلة فيكمن في بناء الإنسان بما يتناسب مع العصر الرقمي القادم بقوة، مما سيزيد الفروقات بين المجتمعات في العالم، وسنشهد ثورات واضطرابات اجتماعية، وعدم رضا.. وغير ذلك.

أمامنا عالم صعب، إذا لم نستطع أن نصل فيه إلى لقاء استراتيجي بين العمالقة، ونظام جديد، وبناء خطة وسياسات جديدة، ونؤسس لعملية إعمار، وإذا لم ننجح.. سيقودنا هذا إلى مشاكل ولفترات ليست بالقصيرة.

———— الذكاء الاصطناعي واختصار الزمن .. الصين وتطوير العملية ————

التعلمية أنموذجاً

تبرز الصين كواحدة من الدول الرائدة في تبني قطاع التعليم للذكاء الاصطناعي، فالسلطات الصينية تسخر العديد من تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل الفصول الدراسية والتي تمد يد العون للمعلمين والطلاب على حد سواء بأشكال مختلفة.

الصين في عيون طلال أبوغزاله

ومن تلك التقنيات المفعلة: توفير عُصبات رأس تقيس موجات الدماغ وتراقب مشاركة الطلاب ومستويات تركيزهم مما يرشد المعلمين إلى مواطن الضعف والقوة وكيفية تعديل أساليب تدريسهم تبعاً للاحتياجات الفردية لكل طالب على حدة، وتقديم ملاحظات عن مدى تقدمه، أو تزويد بعض الفصول الدراسية بكاميرات وبرامج، لمتابعة تعابير وجوه الطلاب وتحليل سلوكياتهم لتقييم مشاعرهم وتحفيزهم وهم على مقاعد الدراسة، ثم تمكين المعلمين من تحديد الوقت المناسب للتدخل ومعالجة قضية أو تقديم الدعم للطلاب إن اقتضت الضرورة.

ومن تلك التقنيات أيضاً إيجاد فصول دراسية أخرى ذكية بحيث تسمح بتحديد مستوى الطالب باستعمال برنامج تعيين الدرجات بناء على قياس مستويات تركيز الطلاب وأدائهم، الأمر الذي يجعل عملية تقييم نتائج التعلم أمراً يسيراً على المعلمين؛ وبالتالي تمكينهم من تقديم التوجيه والدعم اللازمين.

هذه الأمثلة تدل على توجه الصين في استثمار تقنيات الذكاء الاصطناعي نحو تحسين عملية التعلم.. وتحضير الطلبة لامتحانات الالتحاق بالكليات عالية "التنافسية" التي يتحرى عنها أولياء الأمور والمعلمون معا ووسائل تحقيقها – أي ميزة التنافسية- التي تطور أداء الطلبة عامة.

لقد أثبتت الصين قدرتها على معالجة أكبر التحديات الحالية التي تواجه العملية التعليمية/التعليمية المعاصرة وقضاياها مثل الوصول إلى التعلم الجيد، والإدماج في التعليم، والبحث في قضايا تمس التعليم، إضافة إلى تخصيص تجارب التعلم من خلال أنظمة التدريس الذكية التي لا تقبل بأن تظل العملية التعليمية/التعليمية موحدة للطلاب – جميعهم – بعد الآن.

وبالذكاء الاصطناعي يمكننا اختصار الوقت لتحديد مواطن القوة والضعف لكل متعلم؛ من أجل تطوير منهج مخصص له.

باعترافي أن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي هذه كأدوات أساسية سيحرز تقدماً في إضفاء الطابع الديمقراطي على التعلم إلى حد بعيد بطرق لم نتخيلها من قبل.

وإلى جانب هذه الفرص التي تمنحها هذه التكنولوجيا، نجد أنها تجذب تحديات ومخاطر لا بد من مواجهتها. ومنها تفاقم أوجه عدم المساواة والتحيز في أوجه تقديم التعلم/التعليم من خلال المستخدمين! وقد لا تتناسب أدواته مع بعض المتعلمين، ولكنهم قلة.

وقد يؤدي ذلك إلى حدوث فجوات معرفية جديدة بين البلدان أو المناطق ذات المستويات المختلفة في القدرة على الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية وبناء بنى تحتية وإتقان المهارات اللازمة لها.

ومن المخاطر اعتماد الذكاء الاصطناعي أيضا على كميات كبيرة من البيانات التي تثير المخاوف حول خصوصية وأمن المعلومات الشخصية للطلبة في حال تعرضها للقرصنة أو التلاعب أو أساءت الجهات المختلفة استخدامها.

لأجل ذلك وجب ضمان شفافية جمع البيانات وتخزينها وتحليلها بنزاهة وبطرق آمنة.

ولكي تندمج هذه التكنولوجيا في العملية التعليمية/التعليمية بنجاح؛ فعلى المستفيدين منها سواء المعلمين أو المتعلمين اكتساب مهارات وكفاءات جديدة تمكنهم من استخدامها بفعالية، فالمعلمون بحاجة إلى اكتساب القدرة على دمج الذكاء الاصطناعي في ممارسات التدريس الخاصة بهم، وتقييم تأثيره على تعلم الطلاب.

أما المتعلمون فهم بحاجة إلى فهم وسائل التفاعل البناء مع أنظمة الذكاء الاصطناعي ووسائل التقييم النقدي (Critical appraisal) لموثوقيتها وصلاحياتها وقيودها.

وبوصفي مدافع قوي أمثل الدفاع عن فوائد الذكاء الاصطناعي لسنوات عدة وعضوا في "اللجنة الاستشارية لليونسكو للجودة والتميز في التعليم"، أرى أننا بحاجة إلى تبني الذكاء الاصطناعي؛ لتعزيز الابتكار والتطوير في التعليم بشرط تطويره، للاستفادة منه وفق قواعد ضمان احترام حقوق المتعلمين كافة وكرامتهم، مع مراعاة تنوع فئاتهم واختلافاتهم، ما يفرض علينا تكوين رؤية شاملة للسياسة العامة الخاصة بالذكاء الاصطناعي من أجل التنمية المستدامة والعمل معا كمجتمع عالمي متكاتف يسخر إمكانيات الذكاء الاصطناعي في التعليم ويكفل تطبيقها بنزاهة وأخلاقية.

وأخيرا...

فإننا إذ نأمل أن تحذو الدول الأخرى حذو الصين في تطبيق الذكاء الاصطناعي في القطاع التعليمي/التعليمي، فالتاريخ يشهد أن أولئك الذين اختاروا تحديث أنظمتهم التعليمية بالتقنية وابتكار أنظمة التعلم الجديدة كانوا المحرك الأول والمؤسس لاقتصادات سوف تجني ثمارها الكبيرة في المستقبل حيث يمسي مواطنوها معرفيين عاملين فاعلين في مجالات تطور المجتمعات وترتقي بها.

اعتماد أبل على الصين

بلا شك تعد أبل واحدة من أنجح شركات التكنولوجيا في تاريخ العالم فقد اخترعت منتجات تكنولوجية مبتكرة وعالية الجودة تغلغت في كل ركن من أركان العالم لتصبح أكبر شركة تقنية في العالم من حيث الإيرادات في 2021 التي وصلت إلى 294 مليار دولار.

استثمرت أبل مئات الملايين في البحث والتطوير وتعمل عن كثب مع مرافق التصنيع الصينية لتضمن عملياتها في خطط عملهم، فضلاً عن اتخاذ الريادة في تقنيات التصنيع الجديدة والتحكم الصارم في سلاسل التوريد لإنتاج منتجات عالية الجودة. أدى اهتمام الشركة بالتفاصيل إلى التحكم في جودة أصغر الأجزاء، والاستفادة من قوتها في تحديد كيفية إنتاج المكونات بأدق تفاصيلها.

دفع هذا المصنعين الصينيين إلى العمل بجد للوفاء بمواعيد الإنتاج الصارمة والضيقة التي حددتها أبل، مما أدى إلى عملية توريد وتصنيع معقدة للغاية في الصين. وأصبح هذه العملية متخصصة ومعقدة لدرجة أنها أحدث تحولات كبيرة عبر البلاد، حيث استثمرت أبل مليارات الدولارات على الآلات المخصصة والعمليات المتخصصة والملكية الفكرية وبناء سلسلة توريد واسعة النطاق مع العديد من الشركات المحلية، مع متابعة العملية بأكملها بشكل وثيق لضمان الامتثال للمعايير. وتعد الخبرة المتاحة الآن في الصين نتيجة مباشرة لدخول شركة أبل وبناء كفاءات فنية ضخمة سمحت لها بتطوير اقتصاديات الحجم والتفوق التقني وبناء كفاءات لا مثيل لها.

يمكن أن يُعزى هذا النجاح إلى حد كبير إلى الرئيس التنفيذي لشركة أبل، تيم كوك، الذي نقل عملياتها من الولايات المتحدة إلى الصين وركز على الرقابة المشددة على سلسلة التوريد، مما فرض الجودة والعمليات التي يجب أن تتبعها الشركات الصينية، فضلاً عن التفاوض بشكل مكثف على الهوامش. كان بناء علاقة وثيقة مع أبل مفيداً للغاية لعمالقة التصنيع مثل فوكسكون التي شهدت زيادات هائلة في الإيرادات وتوسعت بشكل كبير نتيجة للطلب العالمي على منتجات أبل.

ومع ذلك، فإن مثل هذا الاعتماد الكبير على الصين يعتبر سلاح ذو حدين وله توابعه، فقد أصبح نجاح أبل في الصين أيضاً نقطة ضعف للشركة.

إن الطريقة التي تتداخل بها أبل بشكل معقد في نسيج التصنيع الصيني تجعل من الصعب عليها تنويع إنتاجها في بلدان أخرى ليس لديها الخبرة ولا سلسلة التوريد التفصيلية المتوفرة في الصين والتي طورت نظاماً بينياً تقنياً متطوراً للغاية مع عدد كبير من المقاولين من الباطن المتخصصين والموردين وكميات هائلة من العمال المهرة تقنياً.

مع تزايد التوترات بين الولايات المتحدة والصين، أصبح هذا يمثل مشكلة كبيرة لشركة أبل الأمريكية. ارتفعت المنافسة التكنولوجية بين الدول بشكل حاد خلال السنوات السابقة، ولم تتقبل الإدارة الأمريكية نظام شي الاستبدادي على الإطلاق، وسط تصاعد التوترات الجيوسياسية بين البلدين. تظل شركة أبل عالقة في المنتصف وتتعرض لضغوط شديدة من السياسيين الأمريكيين لنقل عملياتها إلى مكان آخر. ومع ذلك، فهي تواجه مشكلة كبيرة في فصل نفسها عن الصين.

يمكن القول إنه لا توجد شركة تكنولوجيا أخرى تشترك في علاقة تكافلية وثيقة مع الصين كما تفعل أبل. لقد أغلقت سامسونج، الشركة الوحيدة التي تباع هواتف ذكية أكثر من أبل، مصانعها في الصين في عام 2019، لتصنيع 75٪ من هواتفها في الأرجنتين وفيتنام. من ناحية أخرى، تصنع أبل جميع أجهزتها تقريبًا في الصين.

قد تكون الهند خيارًا جيدًا لأن شركة أبل تنتج بالفعل أجهزة آيفون الأرخص هناك، ولكن نقل إنتاج كل منتجات أبل لا يزال صعبًا حيث سيتعين على الهند استيراد كل شيء من الصين. يجب أن تبني كل الخبرات المتطورة وسلاسل التوريد المرنة والمعايير الاستثنائية التي طورتها الصين على مر السنين، والتي لا يمكن القيام بها بين عشية وضحاها.

أخشى أن تكون شركة أبل قد أصبحت معتمدة بشكل كبير على الصين بحيث لا يوجد حل للخروج من المأزق الذي تجد نفسها فيه. قد يستغرق الأمر عقودًا حتى يتمكن أي منافس من الوصول إلى السرعة وسلسلة توريد المكونات التفصيلية داخل الصين، بجانب إتقانها التكنولوجي، يكاد يكون من المستحيل تكرارها في مكان آخر. في بعض المجالات التكنولوجية، تعد الصين المكان الوحيد الذي يمتلك الخبرة. من الصعب للغاية العثور على مجموعة المهارات الفنية والبشرية التي طورتها الصين على مر السنين في أي بلد آخر.

التنافس التكنولوجي الكبير بين الولايات المتحدة والصين

ناقشت منذ سنوات عدة التنافس التكنولوجي القائم بين الولايات المتحدة والصين، كونه أحد أهم أشكال الحرب الباردة بينهما سعيًا من كليهما للتفوق على الآخر. لقد كنتُ أحلل التغيرات الجيوسياسية بين هذه الدول وأراقب نمو الصين التكنولوجي المتسارع، في الوقت الذي تخوض فيه الولايات المتحدة صراعًا داخليًا لن تتخلص منه بسهولة؛ وهذا يعيق تطورها.

الصين في عيون طلال أبوغزاله

ولقد تابعت عن كثب أثناء عملي رئيساً لائتلاف الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية؛ وما زلت أتابع، التقدم المذهل الذي أحرزته الصين في تلك الفترة القصيرة وما تزال. وحتى نكون منصفين في تحليل وقراءة الوضع العام، كان علينا البحث عن اكتشافات وسيلة مستقلة لقياس تطور القوتين العظيمتين في العديد من الابتكارات التكنولوجية الهامة على امتداد العشرين عامًا المنصرمة، لأن هذه الابتكارات هي بمثابة حجر الأساس لمستقبل الاقتصاد العالمي، وهي ضرورية لضمان هيمنة أي قوة عظمى.

يسلط مركز (بلفر) للعلوم والشؤون الدولية الضوء على دراسات الأمن الدولي والدبلوماسية خاصة، وهو مركز بحوث تابع لكلية كينيدي بجامعة هارفارد. وقد قدم المركز مساهمة مهمة لفهم المنافسة التكنولوجية الجارية بين الصين والولايات المتحدة. تُظهر ما حققته الصين من تقدم ملحوظ في تكنولوجيات متعددة على امتداد العقدين، كما توضح التأثير الهائل لهذه التكنولوجيات على النظام العالمي والأمن والازدهار، وقد بينت أبحاث المركز أن النمو التكنولوجي في الصين مدفوع بعدد سكانها الكبير وحجم سوقها ووفرة البيانات والدعم الحكومي والطموح الوطني لديها.

وركزت الأبحاث على التقدم المتحقق في ستة مجالات تكنولوجية مهمة بين البلدين، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والجيل الخامس، والاتصالات الكمومية (Quantum Communications)، وأشباه الموصلات والتكنولوجيا الحيوية، بالإضافة إلى العوامل الأساسية التي تدفع التنافس التكنولوجي، مثل المواهب والبحث والتطوير والسياسات. وأظهرت الأبحاث أيضاً أن الصين برزت لتصبح "منافساً ونظيراً كاملاً ومتساوياً" ضد الولايات المتحدة في هذا المجال. فقد حققت الصين، أو إنها على وشك تحقيق، التكافؤ؛ بل التفوق في بعض هذه المجالات. وتحذر الأبحاث من أن الصعود التكنولوجي للصين يمثل تهديدات خطيرة وتحديات في وجه ازدهار الولايات المتحدة الاقتصادي، كما يهدد أيضاً الأمن القومي الأمريكي كونه يزعزع مركز الولايات المتحدة في مقدمة القيادات العالمية. لقد ولى عهد انعدام المنافسة أمام الولايات المتحدة، حيث تكاد الصين أن تلحق بها.

بالمقابل فإن ما يدعم موقف الولايات المتحدة هو امتلاكها تاريخاً متميزاً وسباقاً في الابتكار، نابغاً من: جامعاتها ومؤسساتها البحثية ذات المستوى العالمي، ومن الشركات الرائدة والناشئة المبتكرة والقوى العاملة المتنوعة والموهوبة، ومن نظام الابتكار الحيوي والمفتوح، فضلاً عن شركائها الدوليين وحلفائها الأقوياء. ومع أن من شأن هذه الميزات أن تمكن الولايات المتحدة من الحفاظ على تقدمها التكنولوجي وحماية مصالحها وقيمها الوطنية، إلا أن عليها الاستدراك سريعاً والاستفادة من كل هذه العوامل وتطويرها إلى أقصى حد.

ويقدم المركز في هذا الصدد عددا من التوصيات التي ينبغي على الولايات المتحدة الاقتداء بها، وأنا أتفق معها بشدة؛ من هذه التوصيات تنشيط قدراتها التكنولوجية والتنافسية، وزيادة الاستثمار العام والخاص في البحث والتطوير، ودعم البنية التحتية للتعليم، فضلاً عن تكثيف تحالفاتها. كما يتوجب عليها أن تعاود الاعتماد على ثقافة المخاطرة، ودعم التعاون بين الباحثين ورجال الأعمال وواضعي السياسات والقادة العسكريين، فضلاً عن تحقيق التوازن بين الانفتاح والحماية في التجارة والهجرة، وتعزيز سياسات الملكية الفكرية.

إن الصين تحتل موقعاً ريادياً على الساحة العالمية. فإذا ما فشلت الولايات المتحدة في التحرك لمواجهةتها، فلا يمكنها أن تلوم إلا نفسها حين يقلب ميزان القوى ضدها وتفقد مركزها كراند تكنولوجي عالمي.

المعركة الجديدة بين الولايات المتحدة والصين

إن الحرب الباردة التكنولوجية بين هاتين القوتين العظميين من أجل الهيمنة العالمية موثقة جيداً ومستمرة في شكل حرب أشباه الموصلات وفي سباق لتحقيق التميز في مجال الذكاء الاصطناعي المتنامي باعتباره تقنية مسببة للاضطراب في المستقبل. ومع تسارع التنافس بين القوتين تظهر أفاق جديدة من المنافسة بينهما في شكل الطلب المتزايد على المعادن الثمينة. وتجذب إفريقيا اهتماماً كبيراً يتمثل في حضور وفود من جميع أنحاء العالم إلى أكبر مؤتمر للتعدين، حيث تعد القارة موطناً لما يقرب من 30٪ من الموارد المعدنية العالمية

مثل الليثيوم والجرافيت والنيكل والكوبالت وهي عناصر معدنية نادرة، وضرورية في العصر الحديث لتصنيع كل شيء من بطاريات التخزين إلى مغناطيس التوربينات والطائرات المقاتلة. كما يُستخدم الليثيوم في صناعات الطيران والفضاء، وكذلك في إنتاج بعض المستحضرات الصيدلانية، بينما يستخدم الكوبالت في صناعة المغناطيس للإلكترونيات، وكذلك في إنتاج الزجاج والسيراميك والأصباغ. ويُستخدم النيكل في إنتاج الفولاذ المقاوم للصدأ والسبائك الأخرى، وكذلك في المجوهرات والعملات المعدنية، مع استخدام الجرافيت في إنتاج مواد التشحيم وخلايا الوقود والمرشحات. وتستخدم كل هذه المعادن أيضاً في إنتاج ملايين البطاريات المستعملة في الصناعات والقطاعات المختلفة.

تقدر هذه الصناعة بمليارات الدولارات والدولة التي تتحكم في هذه الموارد تصبح لها اليد العليا. هذه الموارد المعدنية ضرورية أيضاً في تطوير تقنيات الطاقة النظيفة. تحتاج

الصين في عيون طلال أبوغزاله

الولايات المتحدة إلى مساعدة إفريقيا لتأمين هذه المعادن وفقاً لوكالة الطاقة الدولية، ومن المقرر أن يزداد الطلب على المعادن مع انطلاق ثورة الطاقة النظيفة. ومن المرجح أيضاً أن ينمو الليثيوم بأكثر من أربعين ضعفاً بسبب الطلب عليه في قطاع السيارات الكهربائية وحدها، مع تزايد الطلب على الجرافيت والكوبالت والنيكل بحوالي 20-25 مرة.

كانت الصين مهيمنة على معالجة المعادن في الماضي وهي بالفعل مهيمنة على قطاع تكرير المعادن، وتمتلك كميات هائلة من المناجم في إفريقيا وتعالج نسبة كبيرة من الإمدادات العالمية. هذا يشكل خطراً على الأمن القومي للولايات المتحدة حيث تسيطر الصين على الغالبية العظمى من موارد الكوبالت العالمية. كما تتمتع الصين بنفوذ كبير على جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تمتلك 70٪ من إمدادات الكوبالت في العالم، ويتم تكرير معظمها في الصين. يستخدم الكوبالت بكثافة في التطبيقات العسكرية مثل تكنولوجيا التخفي والحرب الإلكترونية بالإضافة إلى استخدامات تجارية عديدة. إن ما يحشد المخاوف في الولايات المتحدة هو أن الصين قد تستخدم هذا بالطريقة نفسها التي استخدمت بها روسيا سلاسل إمداد الطاقة والحبوب للتأثير على الولايات المتحدة وبقية العالم. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تسمح للصين بأن تشابه هيمنة "أوبك"، ولكن في مجال المعادن العالمية.

للتخفيف من المخاطر، أطلقت وزارة الخارجية الأمريكية في يونيو 2022 شراكة أمن المعادن، والتي تشمل جميع دول مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي. وتهدف هذه الشراكة التي تفوقها الولايات المتحدة إلى السماح للدول الأعضاء بدعم شركاتهم الخاصة واقتراح مشاريع التعدين في جميع أنحاء العالم التي تلبى المعايير البيئية العالية. وتريد الولايات المتحدة أيضاً الانخراط في عمليات دبلوماسية أكثر نشاطاً في القارة الأفريقية، مما يساعد على بناء اتصالات يقودها الغرب للتغلب على الشركات الصينية، وخلق فرص مربحة للدول الأفريقية في الدول الغربية وتطوير نظام بيئي موازٍ لما يعادله في الصين.

مع ذلك، لا تكفي مساعي أمريكا الحالية لكي تترك بصمتها في هذا القطاع. لقد بدأت الصين بالفعل بداية قوية في هذا المجال وسوف يتطلب الأمر الكثير من الدماء والعرق والدموع حتى يتمكن الأمريكيون من اللحاق بالركب. يجب على أمريكا أن تتخلى عن موقفها المتعالي، وأن تكون أكثر لباقة في تعاملاتها السياسية في إفريقيا، وأن تزيل البيروقراطية عندما يتعلق الأمر بتشغيل المشاريع في القارة. تستمر المنافسة بين الولايات المتحدة والصين وقد تعود بالمنفعة على الدول الإفريقية، مما سيسمح لها بتأمين صفقات أفضل لدولها.

حرب رقائق أشباه الموصلات المستمرة بين الولايات المتحدة والصين

في مقال سابق كتبته بعنوان ”الصراع من أجل التفوق العالمي في مجال أشباه الموصلات“، قدمت تفاصيل عن النقص المستمر في أشباه الموصلات في العالم والمنافسة بين الصين والولايات المتحدة لتحديث منشآتهما الإنتاجية المحلية وتقليل الاعتماد على تايوان كونها الدولة المهيمنة على هذه الصناعة المهمة. وفيما يمكن تسميته بالحرب الباردة التكنولوجية الجديدة، أدركت الولايات المتحدة أن هذا مجال بالغ الأهمية وبالتالي فهي تحتاج إلى إعادة تأكيد هيمنتها عليه، لذلك تعهدت بمبلغ 52 مليار دولار لزيادة إنتاج أشباه الموصلات في الولايات المتحدة، والتي تُصنَّع حاليًا في المقام الأول في المنشآت المتقدمة التابعة لشركة تايوان لصناعة أشباه الموصلات (TSMC).

على الصعيد العالمي، تتقدم الولايات المتحدة على الصين في مجال أبحاث وإنتاج أشباه الموصلات، فضلًا عن تحالفها القوي مع عدد من الشركاء المؤثرين في جميع أنحاء العالم، والذي من خلاله يمكنها التحكم في إمداد التكنولوجيا والمعرفة لمنافسيها الصينيين. وأحدث مثال على ذلك هو محاولة وزارة التجارة الأمريكية منع الصين من الوصول إلى تكنولوجيا البوابة الشاملة (Gate All Around-GAA)؛ وهي ضرورية لبناء تصميمات أصغر للترانزستور؛ المكون الأساسي للمعالجات الحديثة التي تتكون من مئات الملايين من الترانزستورات. ولطالما كان الصراع على المعالجات يدور حول من يمكنه وضع عدد أكبر من الترانزستورات في مساحة أصغر.

اختار البيت الأبيض تقييد بيع برمجيات أتمتة التصميم الإلكتروني (Electronic Design Automation - EDA) الضرورية للاستفادة من تكنولوجيا البوابة الشاملة (GAA) مع احتمال تطبيقها لحظر التصدير على هذه البرمجيات أيضًا قريبًا. وسيؤدي ذلك إلى تقييد شديد لقدرة الصين على إنتاج المعالجات الأصغر حجمًا، تصل إلى 2 و3 نانومتر، المطلوبة للتطبيقات المتقدمة، بالإضافة إلى إنتاج المعالجات القديمة المصممة أيضًا باستخدام أدوات أتمتة التصميم الإلكتروني (EDA).

لقد نجحت الولايات المتحدة بالفعل في إجبار الشركة الهولندية المُصنِّعة أيه. أس. أم. أل. ”ASML“ على التوقف عن بيع معدات الطباعة الحجرية بالأشعة فوق البنفسجية المتقدمة إلى الصين، وهي معدات ضرورية لتطوير تصنيع المعالجات. وسيؤثر هذا الحظر الجديد بشكل كبير على الشركات الصينية المُصنِّعة للمعدات الإلكترونية التي تتطلب معالجات متقدمة، كما سيزيد بالتأكيد من التوترات المتصاعدة بين القوتين العظميين، مما سيؤدي إلى اضطراب كبير في صناعة الإلكترونيات في الصين.

مع ذلك، لا يجب الاستهانة بالصين؛ فهي دولة غنية بالموارد. قد تتأثر على المدى القصير بمثل هذا الحظر، ولكن مع مقدار الخبرة والتكنولوجيا المتاحة لها، فإنها ستطور بلا شك أدوات أتمتة التصميم الإلكتروني (EDA) الخاصة بها. في الواقع، لدى الصين بالفعل ما يقرب من 30 شركة برمجيات أتمتة التصميم الإلكتروني (EDA) متخصصة في عمليات تصميم الرقائق، ومع ذلك، هم بعيدون عن التمتع بكامل القدرات في هذا المجال. ونظرًا لأن الصين لا تزال مستوردًا رئيسيًا للمعالجات، فليها فرص كبيرة يجب عليها الاستفادة منها في هذا المجال.

تعمق الهجوم الأمريكي على قطاع التكنولوجيا الصيني

يتضح من خلال الإجراءات الأمريكية الأخيرة أن إضعاف القدرات الصينية هي أكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة من العمل والتعاون مع الصين، تستهدف الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة قطاع الإلكترونيات الصيني بقوة من خلال حرمانه من الوصول إلى أشباه الموصلات التي يحتاجها لإنتاج الإلكترونيات لتصديرها إلى جميع أنحاء العالم. يروج قانون الرقائق الأمريكي الذي تم إقراره مؤخرًا لإنتاج الرقائق محليًا، وهو مصمم لاستبعاد الصين من النظام العالمي لإنتاج أشباه الموصلات، ومنعها من الوصول إلى أدوات أتمتة التصميم الإلكتروني لأشباه الموصلات ووقف تصدير أجهزة تصنيع الرقائق الحديثة التي تصنعها شركة أيه. أس. أم. أل. في هولندا إلى الصين. تهدف هذه الخطوات إلى إخراج قطاع أشباه الموصلات الصيني عن مساره. على الرغم من ذلك، يبدو أن الولايات المتحدة لا تزال غير راضية وتريد إعادة الصين إلى العصر الحجري عبر مجموعة جديدة من الضوابط واسعة النطاق لتجميد تطوير أشباه الموصلات في الصين تمامًا ومنع وصول الشركات الصينية إلى تلك الخبرات الصناعية.

يعتبر الوصول إلى الرقائق الحديثة أمرًا ضروريًا لأي اقتصاد حديث، لا سيما في الصين حيث يعتمد معظم إنتاجها الوطني على هذه التكنولوجيا، وبشكل خاص المعالجات المتقدمة المطلوبة في مجموعة واسعة من القطاعات بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والعسكري والسيارات. وتمنع الإجراءات المذكورة الشركات والمواطنين الأمريكيين من العمل مع الكيانات الصينية في البحث أو التصميم أو الإنتاج المتقدم لأشباه الموصلات. وتعتبر هذه خطوة مدمرة لأن العديد من الأشخاص الذين يعملون في الصناعة هم مواطنون ذوي جنسيات صينية/ أمريكية مزدوجة يعملون في بعض أهم المناصب في الصناعة.

تهدف هذه "الحرب التكنولوجية الباردة" إلى زعزعة صناعة الإلكترونيات الصينية ووضع الولايات المتحدة في المقدمة في قطاع أشباه الموصلات، وهو الشيء الذي تخلفت عنه

أميركا منذ بعض الوقت. و فقط بعد أزمة المعالجات التي رأيناها خلال الوباء، استوعبت الولايات المتحدة هشاشة هذا القطاع والموقف الضعيف الذي وجدت نفسها فيه، مع سيطرة تايوان على القطاع دولياً وطموح الصين في إعادة دمج تايوان كامتداد لها.

من أجل إعادة تأكيد هيمنتها وإصلاح هذا النقص، قد يقول البعض أن الولايات المتحدة ليس لديها خيار سوى اتخاذ مثل هذه التحركات الجذرية لإعادة ترسيخ نفسها كرائد عالمي في تصنيع المعالجات وعرقله تطوير القوة التكنولوجية الصينية بأي وسيلة. وذلك لكي تعود الولايات المتحدة إلى وضعها المتمثل المتقدم بقدر كبير والحفاظ على الميزة النسبية على منافسيها في التقنيات الرئيسية التي تخلفت عنها على مدى السنوات السابقة.

تبدو هذه الرقابة على الصادرات أكثر اتساعاً من تلك التي كانت مطبقة خلال فترة الحرب الباردة مع روسيا والصين والتي كانت تستهدف قدراتهما العسكرية. فهذه المخاوف لا تتعلق بالتقدم العسكري الصيني فحسب، بل إن الصين تستخدم هذه التكنولوجيا لمراقبة مواطنيها وتتبعهم، لذا صرحت الولايات المتحدة أنها تسعى لحماية الأمن القومي الأمريكي ومصالح السياسة الخارجية، بينما ترسل أيضاً رسالة مفادها أن هذا يتعلق بالقيم وليس بالتكنولوجيا فقط.

يتمثل التحدي كذلك في كيفية تركيب ترانزستورات أصغر على شريحة تقاس بالنانومتر. وكلما كان الحجم أصغر، كلما كان المعالج أكثر تقدماً. رقائق الذكاء الاصطناعي الحديثة، على سبيل المثال، تميل إلى الوقوع في فئة 7 نانومتر أو أقل. وهدف الولايات المتحدة هو تجميد قدرة الصين على إنتاج أي شيء تحت 14 نانومتر.

وكما هو متوقع، لا يستسلم الصينيون لمثل هذه الإجراءات بل يعتبرونها تهديداً خطيراً. اتخذت الشركة الصينية الدولية لتصنيع أشباه الموصلات (SMIC)، أكبر شركة لتصنيع الرقائق في الصين، خطوات رائعة في إنتاج معالجات 7 نانومتر باستخدام تقنيات إنتاج مختلفة. ومن هنا يتضح أن البحث والتطوير الصيني يمكن أن ينتج طرقاً بديلة لتصميم وإنتاج معالجات متقدمة. وهذا هو العمود الفقري لصناعة الإلكترونيات الصينية التي لا تستطيع الصين تحمل خسارتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن ضوابط التصدير على وجه العموم عادة ما تكون غير ثابتة ومن الممكن أن تتمكن الصين من وضع يدها على التكنولوجيا المنافسة من خلال دول الطرف الثالث أو التجسس الصناعي.

من سينتصر في هذا الصراع؟ سيتبين ذلك بمرور الوقت فقط.

الشيء الوحيد الواضح هو أن الحرب التكنولوجية الباردة تزداد سخونة بينما تتنافس الولايات المتحدة والصين على المركز الأول في قطاع التكنولوجيا العالمي.

الصراع التكنولوجي الصيني الأمريكي

الحرب التكنولوجية بين الصين وأمريكا هي في الواقع حرب باردة جديدة في ساحة معركة حديثة، ليظفر المنتصر بها بالهيمنة العالمية في قطاع يدعم كل جانب من جوانب حياتنا المعاصرة. لقد تحدثت سابقاً عن هذه الحرب وكيف تتخذ أمريكا خطوات جذرية لإخضاع نظرائها الصينيين حيث تحاول الولايات المتحدة منع وصول الصين إلى تصميم أشباه الموصلات وملكيته الفكرية وتكنولوجيا تصنيعها، فضلاً عن استبعادها من شبكات توريد أشباه الموصلات المهمة مثل تحالف Chip 4.

تبرير الولايات المتحدة لتبني مثل هذا المخطط المتشدد هو أن التكنولوجيا الصينية تخضع لسيطرة الدولة، لا بل تحت سيطرة الجيش الصيني. هذا يعني أن التكنولوجيا الصينية تعمل كحصان طروادة، مما يسمح للسلطات الصينية بالانخراط في التجسس على الدول الأخرى من خلال توفير منتجات التكنولوجيا المخترقة التي يتم استخدامها على مستوى العالم. كان هذا هو التبرير للقرارات الصارمة تجاه هواوي التي هددت صناعة الاتصالات الأمريكية بمنتجاتها المتطورة التابعة لتكنولوجيا الجيل الخامس. أدى ذلك إلى سلسلة من الاعتقالات، والاتهامات بالتجسس التي تبدو غير مقنعة في أحسن الأحوال، وتستند إلى أدلة ظرفية، للحد من انتشار هواوي بشكل أكبر على الأراضي الأمريكية.

يبدو أن هذه الحجة مليئة بالمعايير المزدوجة حيث تبنت الولايات المتحدة نفس النهج الذي تتهم به الصين، ولسنوات عديدة بوجود صلة قوية بين الاستخدام العسكري والمدني للتكنولوجيا، مع إصدار الجيش نفسه للعديد من الابتكارات التكنولوجية. والجدير بالذكر أن هذا يشمل الإنترنت، وتكنولوجيا التصوير، وتتبع نظام تحديد المواقع العالمي (GPS)، والرادار، والأقمار الصناعية، والروبوتات، والذكاء الاصطناعي، وعدد كبير من الابتكارات التكنولوجية الأخرى التي وجدت طريقها إلى المجال العام، وكلها يمكن أن تُنسب إلى الجيش. يبدو أن مثل هذا التدخل من الولايات المتحدة غير مقبول للآخرين. فمن يمكنه أن يجزم أن التكنولوجيا الصادرة عن الولايات المتحدة ليست مشكوك بنواياها وقدراتها؟

لا نعرف إلى متى يمكن للولايات المتحدة أن تتبنى مثل هذه الاستراتيجية المعتمدة على السيطرة على الشبكات الدولية وسلاسل التوريد والاتحادات الأخرى مع الاستمرار في إلقاء اللوم على الصين. تعاني الولايات المتحدة من هجرة المواهب التكنولوجية مع تواجد قيادات ضعيفة في مجال التطور التكنولوجي. كما انخفض البحث والتطوير الممول اتحادياً إلى 0.7 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، مقارنة بـ 1.9 % في عام 1964. ووفقاً للبنك الدولي، كانت الصين من ناحية أخرى تنفق 0.89 % من الناتج المحلي الإجمالي على البحث

والتطوير في عام 2000، وقفزت النسبة إلى 2.4٪ في عام 2020. وتعطي الصين أيضًا درجات دكتوراه في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات أكثر من الولايات المتحدة، مما يؤدي إلى ابتكارات تكنولوجية أكبر عددًا.

تحتاج الولايات المتحدة إلى المزيد من الاستثمار في البحث والتطوير التكنولوجي إذا أرادت النجاة من حرب التكنولوجيا. كما تحتاج إلى المزيد من المواهب المحلية، وتوسيع إنتاج الابتكارات التكنولوجية على أرضها، وتكثيف جهودها حقًا لأنها قد تخلفت عن الركب.

أما الصين فتمتلك كميات هائلة من البيانات التي تمنحها اليد العليا في تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي التي أصبحت بسرعة التكنولوجيا المطلوبة في جميع القطاعات، لا سيما مع الإصدار الأخير لتطبيق الذكاء الاصطناعي ChatGPT، والذي يُظهر للجمهور أول مرة ما يمكن للذكاء الاصطناعي القيام به وتترك الصين الضعف الذي تعاني منه في قطاع أشباه الموصلات، وقد بدأت بالفعل في سد الفجوات من خلال الاستثمار بكثافة في البدائل المحلية. كذلك تلعب الصين لعبة التكنولوجيا طويلة الأمد وليس هناك ما يضمن نجاح الولايات المتحدة إذا استمرت في

هجماتها قصيرة المدى على قطاع التكنولوجيا الصيني بالطريقة التي كانت تمارسها على مدار السنوات السابقة.

صمود صناعة التكنولوجيا في الصين رغم القيود الأمريكية

تمارس الولايات المتحدة ضغوطًا مستمرة ضد الصين في محاولة للحد من تقدمها في مجالات التكنولوجيا الرئيسية مثل الحوسبة الكمية وتطوير الذكاء الاصطناعي، لأنها ترى أن ذلك يشكل خطرًا كبيرًا على أمنها القومي ونفوذها العالمي.

تقوم شركة NVIDIA الأمريكية المختصة بتصنيع رقائق الذكاء الاصطناعي، والتي تهيمن على السوق العالمي في هذا المجال، وتقوم بتصنيع رقائق خاصة للسوق الصيني، قدرتها أقل من باقي منتجاتها وبمميزات محدودة ومعدلات نقل بسيطة، وذلك امتثالًا للقواعد التي فرضتها عليها بلادها.

وعلى الرغم من قيود التصدير الأمريكية على هذه المعالجات، إلا أن صناعة التكنولوجيا الصينية بقيت صامدة ولم يتأثر قطاع التكنولوجيا لديها بهذه الضوابط، حيث أن الشركات

الصين في عيون طلال أبوغزاله

الصينية ما تزال تستخدم المعالجات البطيئة لتدريب نماذج الحوسبة الخاصة بها بمعدلات معقولة، كونها أسرع من تلك التي كانت متواجدة في الصين سابقاً.

وفي الوقت ذاته، تواصل الشركات الصينية البحث عن طرق خوارزمية تتغلب فيها على القيود التي تجبرها على استخدام الرقائق البطيئة، مثل تقليل حجم وتكلفة نماذج الذكاء الاصطناعي الخاصة بها، وكذلك تحسين كفاءتها ودقتها، لتقليل اعتمادها على المعالجات الأسرع، التي تعيق الولايات المتحدة وصولها إلى الصين.

في السابق، كان من المتوقع أن تصبح نماذج الذكاء الاصطناعي أكبر حجمًا، لكن البحث جاري الآن عن طرق لجعلها أصغر وأكثر فعالية. وتعتبر سرعة المعالج على أنها عامل واحد فقط من العوامل الخاصة بتدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي.

كانت الولايات المتحدة تأمل، من خلال هذه الإجراءات لتقليل قدرة الصين تدريجيًا من خلال وضع فجوة بين السوقين الصيني والأمريكي، والتي ستنمو بسرعة مع تضاعف متطلبات تدريب الذكاء الاصطناعي كل ستة إلى اثني عشر شهرًا. ومع ذلك، قد تأتي هذه الاستراتيجية بنتائج عكسية لأن الصين مصممة على تحقيق الاعتماد الذاتي في مجالات التكنولوجيا والابتكار وسط حرب التكنولوجيا المستمرة مع الولايات المتحدة، التي تغير النظام العالمي وتضع تحديات وفرص جديدة أمام البلدين وحلفائهما.

تظهر أبحاث "كلية هارفارد كينيدي" أن الصين حققت تقدمًا ملحوظًا في التقنيات الحيوية على مدار العقدين الماضيين مثل الذكاء الاصطناعي والجيل الخامس والاتصالات الكمومية وأشباه الموصلات والتكنولوجيا الحيوية. كما برزت الصين كمنافس هائل للولايات المتحدة في هذه المجالات، وأصبحت على قدم المساواة معها وحتى تفوقت عليها في بعضها، ولم تعد منافسًا متخلفًا يطمح للوصول إلى القمة، بل ساعية إلى أن تصبح الرائد العالمي، وهي لا تدخر جهدًا لتحقيق هذا الهدف.

تواصل الصراع التكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين

الولايات المتحدة والصين مشغولتين في صراع تقني مستمر أثر على مصالحهما الاقتصادية والسياسية والأمنية لبعض الوقت. فالبلدين نهجين مختلفين للحصول على الأفضلية في سباق الابتكار العالمي، والذي يعتبر حاسمًا لتطورهما وتأثيرهما المستقبلي. استخدمت الولايات المتحدة تدابير قسرية للضغط على الصين لتغيير سلوكها وممارساتها التي تعتبر

غير عادلة وتشكل تهديدا عليها، بينما ركزت الصين على التنمية الاستراتيجية لتعزيز قدراتها التكنولوجية وبيئة الابتكار الخاصة بها. وقد أدى ذلك إلى تحقيق إنجازات كبيرة وتحديات لكلا الجانبين، فضلا عن الآثار غير المباشرة على فرص التعاون لبقية العالم.

كما تتبنى الولايات المتحدة سلسلةً من الإجراءات لمواجهة صعود الصين كمنافس ومتحدٍ في المجال التكنولوجي، كفرض رسوم جمركية على واردات الصين، وفرض عقوبات على الشركات والمسؤولين الصينيين، وتقييد الاستثمارات والاستحوادات الصينية، وحظر التطبيقات والمنصات الصينية. وتدعي الولايات المتحدة أن هذه الإجراءات ضرورية لحماية أمنها القومي ومصالحها الاقتصادية وقيمها من الانتهاكات المزعومة التي تقوم بها الصين لحقوق الملكية الفكرية وحقوق الإنسان وقواعد التجارة والعقوبات. ومع ذلك، تسببت هذه الإجراءات أيضًا في أضرار اقتصادية وتوتر دبلوماسي ونزاعات قانونية بين البلدين، وأثرت كذلك على البلدان والمناطق الأخرى المشاركة في التجارة وسلاسل الإمداد معهم.

تتعامل الصين مع الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة من خلال اتباع استراتيجية لتطوير قدراتها التكنولوجية ونظام الابتكار الخاص بها، تشمل وضع أهداف واستراتيجيات طموحة للقطاعات والتقنيات الرئيسية في خططها الخمسية، وتنفيذ مبادرات سياسية صناعية عن طريق تقديم الدعم المالي وتخفيض الضرائب والقروض التفضيلية للشركات المحلية ومعاهد البحث، بالإضافة إلى تعزيز التكامل بين الجانبين العسكري والمدني من خلال دمج التطبيقات الدفاعية والمدنية. وقد أسفرت هذه الاستراتيجية عن تحقيق إنجازات هامة في مجالات مختلفة مثل تكنولوجيا الجيل الخامس الذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمية، والتكنولوجيا الحيوية، الأمر الذي أدى إلى تعزيز قدرة الصين التنافسية في السوق العالمية. ومع ذلك، أثارت هذه الاستراتيجية مخاوف بشأن شفافية الصين ومساءلتها ومعاييرها الأخلاقية في التطوير التكنولوجي.

أحد الحالات المثيرة للاهتمام تتمثل في نجاح شركة هواوي (Huawei) في إنشاء هاتف ذكي يتنافس على قدم المساواة مع هاتف آيفون (iPhone) من شركة (Apple)، والذي يستخدم شريحة محلية الصنع تسمى كيرين 9000. وما ذلك إلا نتيجة للاستجابة الاستراتيجية للصين لحملة الولايات المتحدة العدوانية لتقييد الأعمال الأساسية لشركة هواوي واعتمادات سلسلة التوريد الخاصة بها. كما ردت الصين على ذلك بالاستثمار الكبير في صناعة الشرائح الخاصة بها وتطوير أنظمة تشغيل ومتاجر تطبيقات بديلة، ما يظهر بوضوح قدرة الصين على التغلب على ضغوط الولايات المتحدة وتحدي هيمنتها في سوق الهواتف الذكية عالية الجودة. وهناك أمثلة أخرى كثيرة على المنافسة القائمة بين الصين والولايات المتحدة في العديد من المجالات والقطاعات الأخرى.

الصين في عيون طلال أبوغزاله

الحرب التكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين لا تقتصر فقط على المنافسة الاقتصادية، ولكنها تتعلق أيضًا بالتنافس الأيديولوجي والجيوسياسي. فالولايات المتحدة تعتبر الصين منافسًا استراتيجيًا يتحدى قيادتها العالمية وقيمتها، في حين تعتبر الصين الولايات المتحدة قوة هيمنة تحاول كبح صعودها والتدخل في شؤونها الداخلية. وتعكس الحرب التكنولوجية رواهما ومصالحهما المختلفة بشأن مستقبل التكنولوجيا ونظام العالم. كما تؤثر الحرب التكنولوجية أيضًا على توازن القوى والتحالفات بين الدول والمناطق الأخرى، حيث يتعين عليها التنقل بين الجانبين والتعامل مع نتائج أفعالهما وتهديداتهما التي تزيد من تفاقم الاختلافات القائمة بين هياكل القوة العالمية مثل تحالف مجموعة السبع بقيادة الولايات المتحدة وتحالف بريكس بقيادة الصين.

في عالم التطور التكنولوجي المتزايد، أرى أن هناك مجالًا للتعاون في مسائل مثل تطوير الأطر العالمية والمعايير متعددة الأطراف لمواجهة التحديات والمخاطر التي تشكلها التقنيات الناشئة، مثل خصوصية البيانات، والأمن السيبراني، وحقوق الإنسان، والمعايير الأخلاقية. هنالك أيضًا إمكانية التعاون والابتكار في المجالات ذات المصالح المشتركة، مثل التغير المناخي والصحة والتعليم والتنمية. يجب أن لا يُنظر إلى الحرب التكنولوجية على أنها لعبة تصفية، بل يجب أن تُعتبر تنافسًا معقدًا يتطلب مشاركة بناءة واحترام متبادل.

التعاون العلمي بين الولايات المتحدة والصين

مهم ويجب أن يستمر

بالرغم من الحرب التكنولوجية المستمرة بين الولايات المتحدة والصين، لم ينقطع التعاون العلمي طويل الأمد بين القوتين العظميتين، والذي ظل منتجًا ومفيدًا لعدة سنوات. وعلى الرغم من ذلك، يواجه هذا التعاون عقبات وشكوك متزايدة حاليًا، حيث يشكك بعض السياسيين الأمريكيين في قيمة ومخاطر اتفاقية العلوم والتكنولوجيا (STA)، والتي تعد أول اتفاقية ثنائية تم التوقيع عليها بين البلدين بعد استعادة العلاقات في العام 1979، من قبل دنغ شياوبينغ والرئيس الأمريكي جيمي كارتر. وتثار المخاوف من أن الصين تستغل هذا التعاون لتحسين قدراتها التكنولوجية والعسكرية، وتقوم بالاستيلاء على الملكية الفكرية. أعتقد أن مثل هذه المخاوف ليست مبررة إلى حد كبير، وأن إنهاء أو إضعاف اتفاقية العلوم والتكنولوجيا (STA) سيكون ضارًا بمصالح البحث العلمي في كل من الولايات

المتحدة والصين على حد سواء، حيث لا توجد دلائل كافية على أن التعاون الأكاديمي قد يشكل تهديدًا للأمان أو التنافسية الأمريكية. تغطي اتفاقية (STA) البحوث التي تنشر في المجالات التي يتم تقييمها من قبل النقاد، والتي تكون متاحة لأي شخص بغض النظر عن الجنسية. بالإضافة إلى ذلك، تتوفر للولايات المتحدة آليات أخرى لحماية المجالات الحساسة في البحث، مثل الأمر التنفيذي الذي وضعه الرئيس جو بايدن والذي يقيد تبادل الخبرات الأمريكية في مجالات معينة.

لقد حققت الصين تقدمًا ملحوظًا في بعض المجالات التي يمكن أن تدعم نقاط القوة الأمريكية، مثل البطاريات وتكنولوجيا الاتصالات وعلم النانو. كما تتمتع الصين بعدد سكان كبير ومتنوع، يمكن أن يوفر بيانات ثمينة للبحوث في مجالات مثل الصحة والتعليم والعلوم الاجتماعية. ومن خلال التعاون مع العلماء الصينيين، يمكن للباحثين الأمريكيين الحصول على رؤى وفرص يصعب العثور عليها بخلاف ذلك.

بعض السياسيين الأمريكيين أبدوا قلقهم بشأن الأساليب التي تستخدمها الصين في إجراء الأبحاث الأخلاقية. إذا كانت هذه هي نقطة الخلاف الرئيسية، يمكن لأمريكا أن تؤثر بشكل أكبر على نهج الصين في هذه المسائل. بالفعل، قامت الصين تحت تأثير الولايات المتحدة، بتبني لجان المراجعة المؤسسية التي تشرف على الأبحاث التي تشمل الموضوعات البشرية. ونظرًا لأن الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي وغيره من المجالات الجديدة يطرح تحديات أخلاقية جديدة، يمكن لأمريكا أن تستخدم تعاونها مع الصين لتوجيه نهجها نحو ممارسات أكثر مسؤولية إذا شعرت بضرورة ذلك.

يوضح تاريخ التعاون العلمي بين القوى العظمى المتنافسة خلال الحرب الباردة أن هذا النهج يمكن أن يحقق فوائد متبادلة ويسهم في تقدم الإنسانية. فعلى سبيل المثال، أدى البحث المشترك بين العلماء الأمريكيين والسوفيتيين فيما مضى إلى اكتشاف موجات الجاذبية، والقضاء على الجدري، وعلم فيزياء كثافة الطاقة العالية الذي أسفر عن أكثر من 400 منشور وعروض علمية مشتركة. وقد كانت البحوث بين العلماء الأمريكيين والصينيين أكثر فعالية حتى في مجالات مثل التجارب السريرية لعلاج السرطان، ورسم خريطة درب التبانة، وتقنية الكم، وعلم الأحياء، والطب، والفيزياء. وتجلب شراكة الولايات المتحدة والصين قوة لاعداد من المشاريع العلمية العالمية، مما يعد أمرًا ضروريًا إذا ما أردنا أن نواجه تحديات مشتركة مثل تغير المناخ.

بدلاً من تبني نموذج جديد للعزلة العلمية، يجب على أمريكا أن تتذكر أن التعاون في المختبر يعود بالنفع على الجميع، بما في ذلك عليها هي أيضاً. ومن الواضح أن التعاون بين هاتين

الصين في عيون طلال أبوغزاله

الدولتين ضروري، حيث يساهم في تعزيز الثقة والتفاهم المتبادل بينهما، وهما عنصران حاسمان للحفاظ على السلام العالمي.

المطلوب من أمريكا أن تواصل تعاونها العلمي مع الصين، وأن تجدد اتفاقية العلوم والتكنولوجيا بدون إحداث تغييرات رئيسية. إن الانسحاب من الاتفاقية أو التخفيف منها لن يؤدي إلا إلى إلحاق الضرر بمصالح العلم الأمريكية، كما سيؤثر أيضًا على علاقاتها مع الصين وسمعتها كقائد في مجال العلوم العالمي.

هذا الكتاب إطلالة على جانب من رؤيتي
لجمهورية الصين الشعبية، تلك الحاضرة
العريقة التي تمزج إرث الحكمة الخالدة
بالقوة المتجددة.

بين صفحاته أودعت شيئاً من انبھاري
بتاريخ الصين البعيد، وإعجابي بحاضرها
المدھش، وثقتي بمستقبلها المشرق.
الصين، وإن لم تكن موطني، فإنها تسكن
فكري حضوراً يتجاوز كل المسافات والحدود.